

## الفصل الثانى

### عُلَمَاءُ الْأَزْهَرِ جِبْهَةٌ مُعَارِضَةٌ سِيَّاسِيَّةٌ وَإِصْلَاحٌ

- تمهيد .
- معارضة العلماء لخاير بك : سنة ٩٢٨ هـ .
- معارضة العلماء لسليمان باشا الخادم : سنة ٩٤٤ هـ .
- معارضة شيخ الأزهر فى ولاية داود باشا على مصر : سنة ٩٥٠ هـ .
- علماء الأزهر فى مواجهة العصيان العسكرى ( الطلبة ) : سنة ١٠١٧ هـ .
- العلماء يخدمون بادرة عصيان عسكرى : سنة ١٠٣٢ هـ .
- معارضة العلماء للسلطان محمد الرابع : سنة ١٠٧٤ هـ .
- العلماء فى مواجهة مفسد العربان : سنة ١٠٧٨ هـ ، ١٠٩٧ هـ .
- علماء الأزهر يواجهون عدوان العسكر على الأفراد : سنة ١١٠٠ هـ .
- علماء الأزهر يدافعون عن حقوق الزارعين فى أراضى الصعيد الأعلى : سنة ١١٠٤ هـ .
- العلماء يدافعون عن الموارد المالية للتعليم والشعائر الإسلامية : سنة ١١٠٦ هـ .
- العلماء يجابهون مؤامرة اليهود لإضعاف اقتصاد مصر : سنة ١١١٤ هـ .

- العلماء يصلحون بين فريقين إنكشاريين تأهبا للحرب  
الداخلية : سنة ١١١٩ هـ .
- العلماء يمنعون اليهود من السير بين المقابر  
الإسلامية : سنة ١١٢٧ هـ .
- علماء الأزهر يعزلون أغاة الانكشارية دفاعاً عن  
حقوق الأفراد : ١١٣٠ هـ .
- معارضة العلماء للسلطان محمود الأول :  
١١٤٨ هـ .
- علماء الأزهر يدافعون عن حق المسلمين العامّ  
في الحج الآمن : سنة ١١٥٨ - ١١٦١ هـ .
- مواقف علماء الأزهر في عصر نفوذ المماليك .  
تمهيد .
- معارضة شيخ الأزهر الحفناوى للزعيمين حسين  
بك كشكش وعلى بك الكبير : سنة ١١٨٠ ،  
١١٨١ هـ .
- علماء الأزهر يلغون مظالم باب الشون ، ويُجرون  
مرتبات فقراء جامعي قايتباى والزغارى : سنة  
١١٨٢ هـ .
- معارضة الشيخ على الصعيدى ، وجهوده  
الإصلاحية فى عهدى على بك الكبير ومحمد  
بك أبى الذهب : سنة ١١٨٢ - ١١٨٩ هـ .
- معارضة الشيخ على الصعيدى ، وجهوده  
الإصلاحية فى عهد إسماعيل بك : سنة ١١٨٩ هـ .
- معارضة العلماء لحسن باشا القبطان : سنة  
١٢٠٠ ، ١٢٠١ هـ .

## علماء الأزهر جبهة معارضة سياسية وإصلاح

### ● تمهيد :

عرفنا فى الفصل السابق أن علماء الأزهر اضطلعوا بحماية رجال الأحزاب المملوكية المهزومة تحقيقاً للعدل ، وتأميناً للمروءين من خصومهم السياسيين ، كما اضطلعوا بأدوار مؤثرة فى إسقاط الحكومات العثمانية الجائرة والأحزاب المملوكية المتسلطة .

وفى هذا الفصل أعرضُ لوناً آخر من ألوان العمل السياسى الذى مارسه علماء الأزهر ، هذا العمل السياسى هو « المعارضة السياسية والإصلاح » .

وقد كان سلاح العلماء فى هذين المجالين اللسان والبيان ، والشريعة والإيمان ، وكان ميدانهم فى الأحوال العادية الديوان العالى بقلعة القاهرة ، حيث كان يمثلهم عدد لا بأس به فى هذا الديوان من العلماء ومشايخ العلم ، وفى الأحوال غير العادية كان ميدانهم أماكن أخرى مشهورة فى القاهرة ، وكانت أهدافهم فى كل الأحوال هى رفع الظلم ، وإقامة الحق والعدل ، وإنصاف الضعفاء والفقراء ، والدفاع عن الحقوق العامة ، والمبادئ الأخلاقية والشريعة ، والتصدي للظلمة وذوى النزعات العدوانية ، والحفاظ على النظام الشورى فى الحكم ، والمحافظة على كرامة الأفراد ، ودعم مسيرة العلم والشعائر الإسلامية ، وتقديم الرحمة على المنفعة ، وإيثار العفو عند نظر القضايا والمشكلات .

ومما لا ريب فيه أن العلماء فى جميع أحوالهم ومواقفهم السياسية والإصلاحية كانوا يعتمدون على أصولٍ شرعية واضحة لا لبس فيها ولا خفاء .



## معارضة العلماء لخاير بك

(٩٢٣ - ٩٢٨ هـ = ١٥١٧ - ١٥٢٢ م)

يُعدُّ خاير بك أول وال ولته الدولة العثمانية على مصر .

وقد كان خاير بك زعيم حزب مملوكى وضع نفسه فى خدمة الجيش العثمانى الغازى الذى قاده السلطان سليم الأول ، فلما استقر المُلْك فى مصر لآل عثمان كافأ السلطان سليم خاير بك بتنصيبه والياً على مصر .

وقد كانت مواقف علماء الأزهر فى عهد خاير بك امتداداً لمواقفهم فى فترة الغزو العثمانى لمصر ، فعلى الرغم من أن خاير بك وقف على التعليم وأوجه البر أوقافاً ذات شأن ، فبنى المدرسة الخايربكية ، وخصَّ الجامع الأزهر بوقف الحياة ، فإن العلماء والفقهاء وطلّبة العلم كانوا كسائر طبقات المجتمع المصرى يبغضونه ولا يقرون ولايته ، وذلك لإكثاره من سفك دماء خصومه ومَن حامت حولهم شبهة خصومته ، وتوسعه فى المظالم التى لفحت نيرانها طبقات مجتمع مصر ، ومنهم العلماء وطلّبة العلم ، يُضاف إلى هذا ما كان يقترفه بعض الجنود التراكمية من إفساد ضجّ منه شعب القاهرة ، وم يبذل القادة العثمانيون أية جهود مؤثرة لقمعهم نكاية فى خاير بك ليظهر أمام الدولة العثمانية عجزه .

وكانت الدولة العثمانية تملك فى هذا الوقت أقوى جهاز استخبارات عسكرى ، لهذا لم تكن أحوال مصر خافية على رجال الحكومة العثمانية والسلطان العثمانى الذى بعث فى شهر ربيع الأول سنة ٩٢٦ هـ ( فبراير ١٥٢٠ م ) برسول عثمانى على مستوى عالٍ ليقوم بتقصّى الحقائق فى مصر ، فلما دخل هذا الرسول القاهرة عقد خاير بك جلسةً للديوان العالى ، حضرها

هذا الرسول ، وأخذ خاير بك يدافع عن نفسه أمام أعضاء الديوان ورسول السلطان سليم الأول ، ثم كتب حُجَّةً فحواها أنه يعمل بإخلاص لصالح الرعية ، وأن الناس فى مصر راضون عنه ، ثم طلب من أعضاء الديوان التوقيع عليها ، فرفض علماء الأزهر قضاةً القضاة الأربعة التوقيع عليها ، وقالوا لخاير بك : « نكتب بخطوط أيدينا باطلاً ، ونشهد بأن مصر فى غاية الأمان ، وأن التركمان لم يُحدثوا قلاقل ولم يفسدوا فى القاهرة . . . ! إنَّ هذا باطل لا يجوز ، ولا ينبغى أن يصدر منا . . . » .

فأصيب خاير بك بخزى عظيم أمام رسول السلطان ، ثم عدل عن إرسال ما كتبه إلى السلطان سليم الأول .

ونتيجة لهذا الموقف الشجاع الذى وقفه علماء الأزهر فى مواجهة سياسة والى مصر خاير بك بعث السلطان سليم بكتاب إلى خاير بك فى شهر شوال سنة ٩٢٦ هـ مع رسول عثمانى ذى مرتبة عالية أمره فيه بأن يترفق بالرعية ، وأن يكف أيدي التراكمه عن الإفساد ، وأن يصرف للجراكسة رواتبهم وعلوفاتهم ، وأن ينظر فى مصالح أولاد الناس<sup>(١)</sup> ، وأن يعمل على إصلاح النقود الذهبية والفضية ، وأن يصرف إلى مَنْ قُطعت رواتبهم رواتبهم .

وفى شهر المحرم سنة ٩٢٨ هـ ( ديسمبر ١٥٢١ م ) قاد الشيخ شمس الدين محمد اللقانى المالكى والشيخ شمس الدين محمد الديروطى الشافعى مسيرة من العلماء والفقهاء والوكلاء<sup>(٢)</sup> وطلَّبة العلم إلى الاستراحة الأميرية القديمة بالريدانية ، حيث كان يحتفل خاير بك برسول السلطان سليمان القانونى .

فلما واجهوا خاير بك ورسول السلطان أعلنوا سخطهم على مظالمه وإهماله

---

(١) أولاد الناس : أبناء الممالك الذين لم يسلكوا مسلك آبائهم وقنعوا بحياة بعيدة عن الحياة الأميرية ( الحكومية ) ، وأحياناً كانت الحكومات العثمانية تستعين بهم فى أعمال حربية مؤقتة .

(٢) الوكلاء : الفقهاء المدافعون عن حقوق موكلهم أمام القضاء ، أى ( المحامون ) .

أمن البلاد وراحة العباد ، كما أعلنوا سخطهم على اليسق العثماني ( مجموعة القوانين العثمانية ) الذي شُرِع في تطبيقه في مصر على الإدارات القضائية ، فألزم المتقاضيان بدفع رسوم معيَّنة ، كما ألزم الورثة بدفع نسبة معيَّنة من الميراث ، كما ألزم الزوج بدفع رسوم معيَّنة عند الزواج ، أو الطلاق ، أو رد الزوجة إلى عصمته .

ثم أعلنوا في وضوح أن كل هذا مخالف للشرع ، وذكروا البراهين الشرعية التي تؤيد أقوالهم .

ثم قالوا : إنَّ الشرع لم تعد له صَوْلَةٌ حتى أن الفُسَّاق أصبحوا يتجاهرون بالمعاصي والمنكرات .

فقال خاير بك للشيخ اللقاني : اسمع يا سيدي الشيخ ! مَنْ أكون أنا ؟ الخنكار (١) أمر بأن نعمل باليسق العثماني ، وقال : سيروا على اليسق العثماني ! فصاح رجل من طلبة العلم يُدعى عيسى المغربي قائلاً : هذا يسق الكفر !! فأمر خاير بك بالقبض عليه وتسليمه إلى الصوباشي (٢) ليعاقبه ، فألقى القبض عليه وسَلَّم إلى الصوباشي في هذا اليوم .

فواصل خاير بك حديثه قائلاً : يا سيدي الشيخ أنا أخاف على رقبتى أكثر من رقابكم ، امضوا على بركة الله . . !

فصاح أحد الفقهاء : نحن نساfer إلى السلطان سليمان ، ونعرض عليه حقيقة ما يحدث في مصر .

فلم يجرؤ خاير بك على إصدار أمره بالقبض عليه ، فتجاهله ، ثم أمر بفض المجلس .

غير أن بعض الأمراء المماليك تحلَّقوا حول خاير بك ، وشفعوا في طالب العلم عيسى المغربي ، فأمر بإطلاق سراحه ، فأطلق سراحه في هذا اليوم .

---

(١) الخنكار : السلطان .

(٢) الصوباشي : وظيفة أمنية من سلطات صاحبها ملاحقة المجرمين . والعَسَس ، والحفاظ على مرافق الدولة والمصالح المرسله ، والتصدي للشغب .

أما العلماء فإنهم عندما رجعوا إلى القاهرة علم أهلها أخبارهم ، فتجمعوا وضجوا بالدعاء على خاير بك والجهر بمثالبه ، وأغلق التجار متاجرهم ووكائلهم ، وشرعوا فى إغلاق المساجد والمدارس احتجاجاً على سياسة خاير بك الجائرة .

فلما علم خاير بك بتذمر أهالى القاهرة أرسل موقع الديوان إلى الشيخ محمد اللقانى ليقول له : لا تؤاخذ ملك الأمراء فإنه لم يكن يعرفك . . ! كما بعث معه بأموال وأمره بأن يوزعها على طلبّة العلم . وعلى الرغم من ذلك ، فإن السخط ظل سارياً بين أهل الأزهر وأهالى القاهرة على سياسة خاير بك وأعماله .

فلما حلّ شهر رمضان أراد خاير بك أن يخفف حدة السخط عليه لدى العلماء وطلبّة العلم ، فذهب هو وحاشيته إلى الأزهر لصلاة الجمعة ولتوزيع شىء من الأموال على طلبّة العلم .

غير أن نتيجة ذلك جاءت عكس ما كان يرجوه ، فلما انتهى من صلاة الجمعة تصدّى له جمع عظيم من الفقهاء والعلماء يتقدمهم الشيخ رضى الدين الدّهان وصاحوا به : يا ملك الأمراء انظر أحوال الرعية !

فأسرع نحو فرسه وامتطاه بسرعة وهو يقول : نعم نعم ! وكذلك فعل أمراؤه .

أما حامل المال فإنه عندما شرع فى توزيعه ثار طلبّة العلم فى وجهه ، وعنفوه وآذوه وطرده ، وأعلنوا سخطهم على سياسة والى مصر خاير بك .

لكن أعظم احتجاج وجهه قضاة مصر إلى خاير بك والعثمانيين لفرضهم « اليسق العثمانى » هو رفضهم فى سنة ٩٢٨ هـ ( ١٥٢٢ م ) بالإجماع تسليم سجلات محاكمهم المملوكية إلى القاضى العثمانى المولى صالح ، وإخفاؤهم هذه السجلات فى أماكن لم تستطع عيون خاير بك وأعوانه الوصول إليها ، فاضطرت الدولة العثمانية إلى إنشاء سجلات جديدة فى جميع المحاكم على غرار سجلات محاكم إسلامبول .



## معارضة العلماء لسليمان باشا الخادم

( ٩٤٤ هـ = ١٥٣٧ م )

عندما كثرت أعمال البرتغال العدوانية في البحار والت الدولة العثمانية إرسال حملاتها إلى سواحل الهند وبحر العرب وخليج عدن عبر مصر للقضاء على الوجود البرتغالي في هذه المناطق ، كما اهتمت ببسط نفوذها على اليمن ليكون قاعدةً تنطلق منه الحملات لضرب البرتغاليين في البحار والثغور التي احتلوها ، وللدفاع عن البحر الأحمر وحماية الحرمين الشريفين .

ومن القادة الذين كلّفتهم الدولة بقيادة هذه الحملات سليمان باشا الخادم الذي تولى حكم مصر مرتين : إحداهما في سنة ٩٣١ هـ ( ١٥٢٥ م ) ، والأخرى في سنة ٩٤٣ هـ ( ١٥٣٦ م ) بعد عودته من حروبه لبحرية ضد البرتغال والتي لم يكتب له فيها النجاح .

وقد كان من أعظم أسباب فشل هذا الباشا مظلله وسفكه للدماء في عدن وغدره ببعض زعمائها ، فنفرت منه القلوب ، وتحاشاه ذوو المناصب والنفوذ . وكذلك كانت سياسته في مصر ، ومن غدر بهم أمير الصعيد داود بن عمر صديق الأزهر ، وحبيب شعب مصر .

وقد كان للعلماء مواقف كثيرة أعلنوا من خلالها سوء سياسته ، وحالوا بينه وبين كثير من مآربه العدوانية .

ومن هذه المواقف تصديهم ليهود مصر ومنعهم من بناء كنيسة في حارة زويلة بعد أن أمر والى مصر سليمان باشا الخادم ببنائها ، وذلك في سنة ٩٤٤ هـ ( ١٥٣٧ م ) ، وأعظم من تصدّى لمعارضة سليمان باشا في هذه

القضية من العلماء ناصر الدين اللقاني المالكي ، وناصر الدين الطبلاوى ،  
والشيخ أحمد بن عبد الحق ، وضياء الدين بن الجلبى ، وبدر الدين الغزى ،  
وشهاب الدين محمد الرملى ، وشمس الدين محمد البرهتوشى ، وقاضى  
قضاة مصر محمد بن إلياس الرومى ، والشيخ العلامة بدر الدين إبراهيم  
ابن نُجَيْم الذى أَلَفَ رسالةً فقهيةً بَيَّنَ فيها حكم بناء هذه الكنيسة بعنوان  
« رسالة فى حكم بناء كنيسة حارة زويلة فى زمن قاضى العساكر المنصورة  
بمصر شيخ الإسلام محمد بن إلياس » .

\* \* \*

## معارضة شيخ الأزهر في ولاية داود باشا على مصر

( ٩٥٠ هـ = ١٥٤٣ م )

كان النظام السائد في مصر أنه عندما يوكل السلطان والياً عليها من الباشوات ذوى القدر لا بُدَّ من أن يعتمد ديوان مصر العالى ولايته ، فإذا تم هذا الاعتماد تصبح ولايته نافذة .

وعندما قدم داود باشا إلى مصر والياً عليها فى شهر المحرم سنة ٩٤٥ هـ ( ١٥٣٩ م ) ، وصعد إلى الديوان العالى ، اعتمد أعضاء هذا الديوان ولايته ، لكن شيخ الأزهر عبد الحق السنباطى علم من مصادر ارتضاها أن داود باشا ما زان رقيقاً لم يحصل على حريته بعد ، وهذا ما جعل ولايته على مصر باطلة ، فترسَّخ فى ضمير شيخ الأزهر أن من واجبه أن يُقدِّم له النصح ليتنحى عن ولاية مصر تنفيذاً لأحكام الشريعة الإسلامية ، لأن مثل هذا النصح لا يجرؤ أن يديه أحدٌ غيره فى الديوان العالى أو فى أى مكان آخر .

وفى شهر شعبان سنة ٩٥٠ هـ ( ١٥٤٣ م ) دعا داود باشا أعضاء الديوان لعقد جلسة اعتيادية ، فحضر أعضاء الديوان وفى مقدمتهم علماء الجامع الأزهر ، ثم أقبل داود باشا فى حاشيته ليرأس جلسة الديوان .

فلما استقرَّ فى مجلسه قال له شيخ الأزهر : يا داود إنك رقيق لا يجوز لك أن تتولى حكم مصر ، لأنَّ كل م أصدرته من أحكام وما سُنَّده باطل ولا تصح ولايتك ، ولا تُنفذ أحكامك إلا إذا حصلت على وثيقة عتقك . . . فذهل داود باشا ، واشتدَّ غضبه ، وهمَّ باستلال سيفه من غمده ليرد ما ظنه إهانة إلى شيخ الأزهر ، غير أن رؤساء الفرق العسكرية العثمانية تصدوا له ،

وأمسك أحدهم بيده قائلاً : يا باشا دع سيفك في غمده ، فهذا شيخ الإسلام الإمام .

عرف داود باشا أنَّ أعضاء الديوان وفي مقدمتهم رؤساء العسكر قد انحازوا إلى شيخ الأزهر ، وأنه كاد أن يقع في خطأ عظيم سيُردِّيه ، ثم يورده موارد الهلكة ، ولما هدأت نفسه تيقن أن شيخ الجامع الأزهر لم يرد إهانتته ، وإنما أراد تصحيح خطأ ، واستقامة حكم يتعلّق بأحوال أمة من الأمم الإسلامية ، ولا يقتصر على الباشا وحده .

عند ذلك اعتذر إلى شيخ الأزهر ، واسترضاه ، فاتفق أعضاء الديوان : العلماء ، والصناجق ، ورؤساء العسكر ، والدفتدار على أن يبادر داود باشا بطلب وثيقة عتقه من السلطان سليمان القانوني ليتسنى له الاستمرار في حكم مصر ، فسارع داود باشا بإرسال رسالة إلى السلطان طلب فيها إرسال وثيقة عتقه ، فبادر السلطان سليمان القانوني بإرسال وثيقة العتق إلى داود باشا مشفوعةً بتوجيهه إلى شكر شيخ الجامع الأزهر عبد الحق السنباطي الذي كان سبباً في الإنعام عليه بالحرية .

وقد أثَّرت هذه المواقف في داود باشا تأثيراً حسناً ، فتقرَّب من العلماء وشغف بمجالسهم وأحاديثهم ، كما شغف بالعربية وعلومها ، فجمع الكثير من تراثها بالاستنساخ والشراء ، فتكوَّنت لديه مكتبة عظيمة .

ويذكر مؤرِّخو هذا العصر أن مصر كانت في عهد داود باشا أرض الرخاء ، ومهبط الأرزاق ، ومحل السكينة والنعمة ، لواء العدل فيها مرفوع ، وراية الظلم منكسة ، ولعل هذا هو السر في بقاء داود باشا والياً على مصر اثني عشر عاماً ، وهي أطول فترة قضاها والٍ عثماني في حكم مصر .



## علماء الأزهر في مواجهة العصيان العسكري « الطُّلَبَة »

( ١٠٠٦ - ١٠١٧ هـ = ١٥٩٨ - ١٦٠٨ م )

نسب مؤرِّخو العصر العثماني أول عصيان عسكري في مصر إلى عهد والي مصر أويس باشا ( ٩٩٤ - ٩٩٩ هـ = ١٥٨٥ - ١٥٩٠ م ) ، وبدخول سنة ١٠٠٦ هـ ( ١٥٩٨ م ) أصبح العصاة العسكريون قوة مرهوبة الجانب في مصر ، ففرضوا الأتاوات ، ونشروا المظالم والرعب ، وأطلقوا على أنفسهم « الطُّلَبَة » ، ولما أحسوا بأن السُّلْطَة الحاكمة بدأت تتحرك لانتزاع أنيابهم ومحالبهم جمعوا جموعهم وهجموا على والي مصر محمد باشا الشريف وأعوانه ، فنجَّاهم الله عَزَّ وَجَلَّ بقدرته ، إذ أرسل ريحاً عاصفاً حالت بينهم وبين محمد باشا وأعوانه .

غير أن العُصَاة استطاعوا بعد ذلك قتل بعض رجال السُّلْطَة ، ونهب كثير من الدور والأموال ، وقد طاولت شرورهم بعض علماء الأزهر مثل الشيخ محيي الدين انغزي ، والشيخ محمد بن أبي السرور البكري .

كما نشروا الرعب والإرهاب في كثير من الأقاليم والقرى ، ، ولم يتورَّعوا عن قتل كل من لم يلب مطالبهم .

ولما تولى إبراهيم باشا حاجي حكم مصر في ذى الحجة سنة ١٠١٢ هـ ( ١٦٠٤ م ) طالبه هؤلاء العُصَاة بترقيات القُدُوم ، وهي مكافآت مالية اعتادوا أخذها كلما تولى باشا حكم مصر ، فرفض أن يصرف إليهم هذه المكافآت ، وأغلظ لهم القول ، ثم ألقى القبض على عدد من جنودهم وقتلهم ، فتربصوا به إلى أن تمكنوا منه فقتلوه وبعض حاشيته في ربيع الثاني سنة ١٠١٣ هـ ( أغسطس ١٦٠٤ م ) .

ولقد عَضَدَ علماء الأزهر الباشوات الذين تولوا حكم مصر إبان سيطرة  
التمردين العسكريين « الطُّلْبَة » بأقلامهم وألستهم ، وفي دروسهم ، وعلى  
المنابر ، وفي قصائدهم ومؤلفاتهم .

ولم يتمكن أحد من ولاية مصر العثمانيين من القضاء على العُصاة العسكريين  
« الطُّلْبَة » إلا محمد باشا قول قران السلحدار ، وذلك في سنة ١٠١٧ هـ  
( ١٦٠٨ م ) ، وكان لمساندة علماء الأزهر أثر واضح في انتصاره على « الطُّلْبَة » ،  
إذ أن تهيئة النفوس ، وإقناع العقول في مثل هذه المواقف هي الخطوات الأولى  
لتحقيق الغايات الشريفة والمقاصد النبيلة .

ومن المؤلفات التي سجّل فيها العلماء أحداث « الطُّلْبَة » ، وبيّنوا مفاصلها  
ومخاطرها « كشف الكُربة في رفع الطُّلْبَة » ، و« التُّزّهة الزهية » وكلاهما  
للشيخ محمد بن أبي السرور البكري الصديقي الذي عاصر أحداث الطُّلْبَة  
وأصابه بعض شرها وشررها .

ومنها « تحفة الأحباب » للشيخ يوسف الملوي ، وهو ممن عاصر أيضاً هذه  
الأحداث .

ومنها « الدر المنضد في مدح الوزير محمد » للشيخ زين الدين النحريري  
الحنفي الذي عاصر أيضاً هذه الأحداث .

ومن القصائد التي جادت بها قرائح علماء الأزهر الذين عاصروا أحداث  
« الطُّلْبَة » قصيدة الأستاذ الأعظم مفتي السلطنة في مصر الشيخ أبي المواهب  
البكري الصديقي ، وهي اثنان وأربعون بيتاً مطلعها :

قد توات من السرور البشائر وإلهي بالنصر سرّ الخواطر

ومنها قصيدة الإمام الشيخ عبد الله الدنوشري التي مطلعها :

إنَّ الطُّغاة المارقين لقد رمى ربُّ الأنام بكيدهم في نحرهم

وله أيضاً بيتان وضع في آخر ثانيهما تاريخ انتصار محمد باشا على العُصاة  
« الطُّلبة » هما :

بُشِّرَى لمولانا الوزير محمد      هذا الذى بذوى الضلالة يفتكُ  
وعلى البغاة له انتصارٌ دائمٌ      تاريخه جمع الخوارج أهلکوا

ومنها قصيدة الشيخ زين الدين النحريرى التى مطلعها :

السعدُ أقبل نحو جاهك يحتمى      ولنحو عزك بات أصبحَ مُتَمى  
قطعَ المنازلَ والديارَ ولم يُنخ      إلا على باب الوزير الأعظم  
وقصيدته التى مطلعها :

بك دار النصر أضحت      بهجةً للناظرين  
رسم العدل عليها      بالكرام الكاتين  
فَهَلِّمُوا وادْخُلُواها      بسلامِ آمين

\* \* \*

## العلماء يُخمدون بادرة عصيان عسكري

( ١٠٣٢ هـ = ١٦٢٢ م )

فى سنة ١٠٣٢ هـ ( ١٦٢٢ م ) أوشك العصيان العسكرى أن يستيقظ فى مصر مرة أخرى ، لأن العسكرين كانوا شديدى الحرص على كل حق مالى خوِّله لهم قانون الدولة العثمانية أو العُرْف العام ، وكانوا لا يباليون من أى طريق يحصلون على حقوقهم ، ولو أضرَّ هذا بالمصلحة العامة أو بمالية الدولة ، ولو أراقوا فى سبيل ذلك الدماء ، أو أعلنوا العصيان وخروجهم على السُّلطة والنظام .

فعندما ارتقى السلطان مراد الرابع عرش الدولة العثمانية فى ١٥ من ذى القعدة سنة ١٠٣٢ هـ ( سبتمبر ١٦٢٣ م ) حدث فى المناصب الكبرى تغييرات ، ومن هذه المناصب باشوية مصر التى اختار لها السلطان مراد الرابع ( على باشا ) ، غير أن العسكرين فى مصر أجمعوا على طلب ترقى القُدوم ، فعارضهم أعوان على باشا بأن مصطفى باشا المعزول لم تزد مدة ولايته على ثلاثة شهور ، وقد دفعت الدولة عند بدء ولايته ترقى القُدوم إلى العسكرين ، ثم قالوا لهم : لو أننا أجزناكم ترقياً آخر بسبب ولاية على باشا لأصبح ترقيان فى عام واحد ، وهو أمر لا تطيقه خزانة الدولة ويضر بالرعية .

بيد أن العسكرين تعصبوا تعصباً شديداً وقالوا : لا بد لنا من أخذ ترقى القُدوم ولو تولى على مصر كل يوم باشا جديد ، فاحتدم الجدل فى هذا المجلس واشتد حتى أن العسكرين استلوا خناجرهم ، وجرحوا بها بعض أعوان على باشا .

وهنا تدخل علماء الأزهر ، وكان هدفهم إخماد أية بادرة لظهور عصيان

عسكري جديد ، فاستطاعوا الوصول إلى حل وسط ارتضاه الجميع ، وهو أن يظل مصطفى باشا والياً على مصر ، وفي الوقت نفسه يرجع على باشا إلى إسلامبول .

ولما استقرَّ الأمر كما رأى العلماء كُتبت رسالة إلى السلطان مراد الرابع بما استقرَّ عليه الأمر في مصر حسبما رآه العلماء ، وقد وقَّع على هذه الرسالة الشيخ أحمد زين العابدين البكري لصديقي نيابةً عن علماء الجامع الأزهر ، كما وقَّع عليها كبار الأمراء المماليك ، ورؤساء العسكر العثماني في مصر .

ولما قرأ السلطان العثماني مراد الرابع رسالة مصر وعرف رأى علماء الأزهر وافق على ما جاء فيها بعد أن أيدها أمامه شيخ الإسلام في الدولة العثمانية يحيى أفندي الذي يُعدُّ الرئيس الأعلى لعلماء الدولة العثمانية وولاياتها .

ثم وردت إلى القاهرة رسالة من السلطان تضمنت أمره ببقاء مصطفى باشا والياً على مصر ، فقرئت هذه الرسالة في ديوان مصر العالی بحضور علماء الأزهر في الجلسة التي انعقدت في ٢٢ من ربيع الأول سنة ١٠٣٣ هـ ( ديسمبر ١٦٢٣ م ) .

وبرأى علماء الأزهر الحكيم تجنبت مصر شرور عصيان عسكري كان وشيك الوقوع كما تجنبت خزانة الدولة عبء الإنفاقات المالية في ترقى القُدوم .



## معارضة العلماء للسلطان محمد الرابع

( ١٠٧٤ هـ = ١٦٦٣ م )

فى سنة ١٠٧٤ هـ ( ١٦٦٣ م ) ورد فرمان سلطانى إلى والى مصر عمر باشا بإعداد سجلات الرواتب والعلوفات مفصّلة ، ثم إرسالها إلى إسلامبول للنظر فى شأنها ، وقد ساد اعتقاد بين رجال الحكم وأرباب الرواتب والعلوفات فى مصر فحواه أن الدولة العثمانية ستلغى بعض هذه الرواتب ، وستختصر بعضها الآخر ، فلما عرّض فرمان السلطان محمد الرابع على أعضاء الديوان العالى فى مصر عارضه علماء الأزهر بقيادة شيخهم شيخ الأزهر أبى العزائم سلطان المزاحى ، وبينوا ما سىرتب على تنفيذ مثل هذا الفرمان من توقف الحركة العلمية ، وتعطيل الشعائر الدينية ، وافتقار المعتمدين على الرواتب ، أو ضياعهم ، وضياع عدد عظيم من المتقاعدين والأرامل واليتامى والمرضى والمساكين .

فما وسع الباشا وبقية الأعضاء إلا أن ارتضوا رأى العلماء ، ووافقوا على أن يكتب العلماء رسالة إلى السلطان محمد الرابع يبيّنون فيها ما سىرتب على تنفيذ مثل هذا الفرمان فى مصر من ضياع كثير من الحقوق العامة والخاصة .

وقد عهد العلماء إلى شيخ الشافعية إبراهيم المأمونى بكتابة رسالة العلماء إلى السلطان محمد الرابع .

وقد بدأ الشيخ إبراهيم المأمونى رسالته بحمد الله والثناء عليه ، والصلاة على رسوله ﷺ ، ثم نوه بمنهج عمر بن الخطاب رضى الله عنه فى الحكم ، وبين أن المرتبات والعلوفات سنة عمرية ، ثم أكد أن الشريعة الإسلامية تبقى ببقاء العلماء إلى يوم الدين ، وأن العلماء هم الظاهرون بالحق لا يضرهم من

حذلهم أو خالفهم حتى يأتى أمر الله ، كما جاء فى الحديث النبوى الشريف ، فهم الفئة التى ستظل قائمة بأمرها بالمعروف ، ونهيها عن المنكر ، وتذكيرها أرباب الدول بالحق والعدل لأن فى الحق والعدل دوام الدول .

لهذا فإن مراتب العلماء ستظل فاخرة فى الدنيا والآخرة ، وإليهم يرجع الناس فى أمر دينهم ودنياهم ، هم فى كل دولة المكرّمون المؤيّدون خصوصا الدولة العثمانية القائمة بنصرة الدين ، المجاهدة لإعزاز الإسلام والمسلمين ، رافعة لواء الجهاد ، الموقّفة فى الفتوحات .

ثم قال : إنه لما وردت رسالة السلطان بإرسال دفاتر الرواتب والعلوفات إلى دار الخلافة الشريفة ، ومحل تحت السلطنة المنيفة ، وقع فى نفوس أصحابها الخوف من تعرض أرزاقهم للحيّف ، فاستغاثوا بالعلماء ، والتمسوا منها التحدث فى هذا الشأن .

وقد عهدنا إلى شيخ الإسلام ومفتى الأنام يحيى أفندى مفتى الدولة العثمانية بالتحدث إليكم ، ثم قال : إن قاهرة مصر عامرة بالعلم والعلماء والحفّاظ والفهماء ، خصوصا أهل الجامع الأزهر ، والموطن الأنور ، وهم يرجون أن تبقى لأهل مصر روايتهم وعلوفاتهم على ما هى عليه .

ثم حذّر من العواقب الوخيمة التى سيؤدى إليها إلغاء الرواتب والعلوفات أو حذف بعضها ، فقال : ومتى والعياذ بالله قُطعت هذه المرتبات والعلوفات ، أو أبطلت ، أو حصل فى تلك الرسوم خلل آل ذلك إلى خراب ذلك الإقليم العظيم ، وبطلان ما فيه من الخير الجسيم ، ونحن مؤملون فى السلطان خيرا ، لأن أفعاله رشيدة حميدة .

لقد استطاع علماء الأزهر بمعارضتهم الصادقة إيقاف فرمان السلطان محمد الرابع ، وحمية بعض المجتمعات فى مصر من الفاقة والضياع ، والحفاظ على الحق العام فى التعليم وإقامة الشعائر ، فخدمت محاولة الدولة للقضاء على الرواتب والعلوفات أو النّيل منها ، ولم تظهر إلا فى سنة ١١٤٨ هـ .



## العلماء في مواجهة مفاسد العربان

( ١٠٧٨ ، ١٠٩٧ هـ = ١٦٦٧ ، ١٦٨٦ م )

إنَّ القلاقل التي كانت تثيرها القبائل العربية ضد النظام الحاكم في مصر بمهاجمتها المدن والقرى والريف وطرق السفر لم تكن وليدة العصر العثماني ، وإنما كانت ميراثاً تلقاه هذا العصر عما سبقه من عصور ، فلقد عاش البدو حقب التاريخ وهم لا يدينون بالولاء إلا لقبائلهم وزعمائهم ، وكانت الحكومات العثمانية في مصر تبذل جهوداً عظيمة في سبيل تطويع هذه القبائل ، وكف شرورها عن أهل الحَضْر ، وعن طرق السفر العامة ، وعن قافلة الحج المصري ، وكانت الحروب بين القوَّات المصرية العثمانية والقبائل العربية تقع حول الريف ، وفي الصحراء الشرقية ، وسيناء ، وفي شبه الجزيرة العربية على طريق الحج .

ومما يجدر ذكره أن الحجاز واليمن وولاية الحبش ظلَّت تابعة لمصر في ظل التبعية العامة للدولة العثمانية ، فكان لا يُبرم أمرٌ من أمور هذه الولايات إلا بعد أن بُيِّتَ فيه في الديوان العالی بمصر .

لهذا عندما قاد الشريف حمود بعض القبائل العربية التي تميل بطبعتها إلى الحرب معلناً ثورته ضد النظام العثماني المصري في الحجاز سيرت الحكومة العثمانية في مصر حملة مكوَّنة من خمسمائة مقاتل بقيادة الأمير يوسف بك في سنة ١٠٧٨ هـ ( ١٦٦٧ م ) للقضاء على ثورة الشريف حمود في الحجاز .

بيد أن هذه الحملة لم تثبت أمام جحافل العربان ، فوقع جنودها بين قتيل وأسير ووقع الأمير يوسف بك قائد الحملة في الأسر أيضاً .

غير أن يوسف بك استطاع أن يبعث في شهر شعبان سنة ١٠٧٨ هـ ( يناير ١٦٦٨ م ) بثلاث رسائل إلى مصر إحداهما إلى علماء الأزهر ، والثانية إلى والى مصر إبراهيم باشا البوستانجى ، والثالثة إلى أمير الحج المصرى يخبرهم فيها بالموقف الصعب الذى انتهت إليه الحملة التى كان يقودها .

لهذا أمر إبراهيم باشا البوستانجى والى مصر بعقد مجلس الديوان العالى بجميع هيئاته فى أقرب وقت ، وقد قرّر مجلس الديوان العالى فى حضور علماء الأزهر وجوب تحرك حملة عسكرية أخرى مزوّدة بالمدافع بقيادة الأمير محمد بك أبى قورة للقضاء على حركة الشريف حمود وتخليص الأمير يوسف بك وجنده من الأسر .

فانطلقت هذه الحملة فى ١٦ من شوال سنة ١٠٧٨ هـ ( مارس ١٦٦٨ م ) ، واستطاعت أن تشتت شمل العُربان ، وأن ترغم الشريف حمود وأعوانه على الفرار ، وأن تستخلص من أيديهم الأمير يوسف بك وجنده المأسورين .

وفى سنة ١٠٩٧ هـ ( ١٦٨٦ م ) هاجم شيخ قبائل عُربان البحيرة عبد الله ابن وافى قرى البحيرة فى مصر ، ونهب ما فيها حتى أوشتت أن تؤول إلى الخراب ، فبعث أهالى هذه القرى برسائلهم إلى علماء الأزهر يُعلمونهم فيها بما حلّ بقراهم من الخراب والدمار بعد الهجمات التى قام بها عُربان البحيرة ، فلما قرأ علماء الأزهر رسائل أهالى البحيرة طلبوا عقد الديوان العالى فوراً للنظر فى استنجات أهالى البحيرة .

فلم يلبث حمزة باشا والى مصر أن أمر بعقد الديوان العالى فى شهر رمضان سنة ١٠٩٧ هـ ( يوليو ١٦٨٦ م ) . وقد حضر هذا المجلس علماء الجامع الأزهر وأرباب السجّادات البكرية والسادات ، والصناجق ، ورؤساء الفرق العسكرية ، وقرر المجتمعون إرسال حملة عسكرية مؤلّفة من ألف جندى يقودها ثلاثة صناجق ، وأن تُسند القيادة العامة إلى الأمير إبراهيم بك ، وأن تُزوّد هذه الحملة بالأسلحة اللازمة ، وبذخيرة عام ، وبمائة كيس ديوانى ،

وأن تُرسل منشورات إلى جميع أقاليم الوجه البحري بوجوب القبض على شيخ قبائل عربان البحيرة عبد الله بن وافي .

فانطلق الأمير إبراهيم بك بهذه الحملة إلى إقليم البحيرة واستطاع أن يشتت شمل أعظم قبائل البحيرة « قبيلة الهنادى » التي يتسب إليها عبد الله بن وافي ، وأن يجبر رجالها على التعمق فى الصحراء ، وترك الأراضى الخضراء ، ثم تتبع إبراهيم بك بعد ذلك القبائل الأخرى التى سخرها عبد الله بن وافي فى تحقيق مآربه العدوانية ، فشئت شملها ، وحملها على التعمق فى بطون الصحراء وعدم الاقتراب من الحضر .

ونتيجة لتلك العمليات الحربية الموفقة نعمت البلاد ، وأمن العباد فى إقليم البحيرة فترة طويلة من الزمن ، وكان لعلماء الأزهر الفضل الأكبر فيما نعمت به البحيرة من أمن وسلام .



## علماء الأزهر يواجهون عدوان العسكر على الأفراد

( ١١٠٠ هـ = ١٦٨٩ م )

كما واحه علماء الأزهر عدوان العسكر على الجماعات ، واجهوا أيضاً عدوان العسكر على الأفراد من منطلق حماية كرامة الإنسان ، والحفاظ على حقوقه التي كفلها له الإسلام .

ففى ١٩ من شهر رجب سنة ١١٠٠ هـ ( إبريل ١٦٨٩ م ) ، بينما كان الشيخ أحمد بن عبد الدايم تلميذ الشيخ يحيى المغربى الأزهرى يسير فى شارع الغورية ، إذ عرج على غلام ليشتري منه قرنفلأ ، فوجده يبيع بأسعار غالية ، فنهره ، ولم يدر أنه من صبية باشجاويش الإنكشارية رجب باشى ، فما هى إلا لحظات حتى وجد نفسه محاطاً بعساكر رجب باشى الذين قبضوا عليه وأوسعوه ضرباً ، ثم اقتادوه إلى مقر رئيسهم الباشجاويش رجب ، وهناك انتزعوا ملابسه الخارجية ، وأوقعوا به صنوفاً من العذاب ، ثم سلّموه إلى أوضه باشى الذى غطى رأسه حتى لا يعرفه أحد ، ثم ذهب به إلى باب متولى القاهرة ، فتصادف مرور شيخ البوادريه ، فأخذ يسأل عن لقبوض عليه ، فعلم أنه الشيخ أحمد بن عبد الدايم ، فسارع إلى محكمة بابى سعادة والخرق ، وأبلغ قاضيه جمال الدين الطباطبى ، ففزع من توقع العسكر وإهانتهم أحد العلماء ، فهبّ مسرعاً ومعه عدول المحكمة وشيخ البوادرية إلى باب المتولى . وهناك استجوب أوضه باشى قائلاً : بأى سبب ألقيت القبض على هذا الرجل ؟ فقال أوضه باشى : أنا ما قبضتُ عليه إنما قبض عليه العسكر ، فقال القاضى : هذا رجل عظيم فاضل طالما نفع وعلم . . هل وجدتَ هذا الرجل سكران أو متعرضاً لفاحشة أو سارقاً لشيء ؟

فقال أوضه باشى : لم أره فى إحدى هذه الحالات .

فأمر القاضى عدوله بتسجيل المحاورة التى دارت فى حُجَّة شرعية ، ثم أمر أوضه باشى بإعادة ملابس الشيخ إليه وإطلاق سراحه ، فنفذ أوضه باشى أمر القاضى ، فارتدى الشيخ ملبسه ، وعاد إلى داره .

فلما علم طلبة العلم فى الأزهر بما حدث أغلقوا باب الأزهر الكبير بإذن شيوخهم ، ونصبوا البيارق فوق المآذن ، وصاحوا بتسفيه العسكريين البُغاة والحط من أقدارهم ، كما أعلنوا السخط على البُغاة العسكريين وزعمائهم ، فأغلق تجار القاهرة دكاكينهم ، وأبطلوا أسواقهم تضامناً مع أهل الأزهر .

فلما وصلت هذه الأخبار إلى قلعة القاهرة خشى سليمان كتخدا الإنكشارية مغبة هذا الأمر وسوء عاقبته ، فبادر بإلقاء القبض على أوضه باشى بوابة المتولى الإنكشارى ، وحملته مسؤلية ما حدث ، وسجنه فى سجن القلعة تمهيداً لعقابه بما يستحق .

ثم ذهب إلى الشيخ أحمد بن عبد الدائم هو وجماعة من أعوانه العسكريين واستسمحه .

ومما لا شك فيه أن موقف علماء الأزهر وقضاته وإن كان دفاعاً عن كرامة عالمٍ منهم ، لكنه فى المقام الأول دفاع عن كرامة الإنسان فى مصر ، ومواجهة لعدوان العسكر وسفهائهم على الأفراد .

\* \* \*

عُلَمَاءُ الْأَزْهَرِ يُدَافِعُونَ عَنْ حُقُوقِ الزَّارِعِينَ  
فِي أَرَاضِي الصَّعِيدِ الْأَعْلَى  
( ١١٠٤ هـ = ١٦٩٣ م )

كانت المناطق الزراعية في الصعيد الأعلى ( جرجا وقنا ) تُعدُّ مصدرًا أساسياً للغلال الأميرية ، وغلل الحرمين الشريفين .  
بيد أن الوارد من هذه المناطق إلى الشُّونِ الأميرية أخذ يتدنى حتى أن والى مصر على باشا لم يستطع أن يلبي حاجة الدولة العثمانية والحرمين الشريفين من الغلال في سنة ١١٠٤ هـ ( ١٦٩٣ م ) .  
وقد كانت الدولة العثمانية وحكومتها في مصر تريان أن السبب في هذه الأزمة ما هو إلا خروج مناطق الصعيد الأعلى الزراعية من نظام الكاشفية ودخولها في نظام الالتزام<sup>(١)</sup> ، لهذا أرسلت الدولة العثمانية أوامرها إلى والى مصر على باشا بربد هذه المناطق إلى نظام الكاشفية .

---

(١) كانت الزراعة في مصر خاضعة لنظامين : نظام الكاشفية ، ونظام الالتزام ، فنظام الكاشفية : هو أن تُكفَّ حكومة مصر حاكم الإقليم ( الكاشف ) بأن يقوم بزراعة جميع الأراضى الخاضعة لحكمه أو بعضها ، ثم يورد إلى شُونِ الدولة وخزانتها المستحق على هذه الأراضى من الغلال والأموال .

ونظام الالتزام هو أن تعرض الحكومة الأراضى الزراعية في مزاد علنى بالديوان على أصحاب الأموال ليلتزم مَن رسا عليه المزاد بزراعة المساحة التى خُصِّصَتْ له ، ثم يقوم بتوريد ما التزم بأدائه إلى شُونِ الدولة وخزانتها من غلال وأموال .  
وقد دخل ميدان الالتزام الزراعى فى مصر سائر الطبقات كالعثمانيين والمماليك =

فانتدب على باشا الأمير عوض بك القاسمى إلى الصعيد الأدنى والصعيد الأعلى معاً لضبط وتسجيل الجهات التى طُبِّقَ عليها نظام الالتزام بدلاً من نظام الكاشفية تمهيداً لردها إلى نظام الكاشفية كما كانت ، فرصد سبع جهات فى الصعيد الأدنى .

غير أنه عندما شدَّ رحاله إلى مناطق الصعيد الأعلى ثار الزَّارعون فى تلك المناطق ، واعترضوا طريقه فى جموع غفيرة ، ومنعوه من التقدم صوب الجنوب محتجين بأن هذه المناطق كانت خراباً يباباً ، فأصلحوا جسورها ، وعمروا قنوتاتها ، وأنفقوا فى هذا الصدد أموالاً طائلة ، ولم يتوانوا بعد ذلك فى دفع ما فُرِضَ عليها من أموال وغلل .

ثم قالوا للأمير عوض بك : « إن أردتم رد هذه الأراضى إلى الكاشفية فادفعوا لنا ما أنفقناه عليها من أموال ، وشرع الله بيننا وبينكم » .

فرجع الأمير عوض بك إلى القاهرة ، وعرض الأمر على والى مصر على باشا ، ولما تفحص على باشا هذا الأمر ترجح لديه أن زُرَاع الصعيد الأعلى لم يفعلوا ما فعلوه من تلقاء أنفسهم ، وإنما فعلوه بتشجيع من زعماء العسكريين العزب والإنكشارية ، وقد أراد هؤلاء الزعماء العسكريون أن يصبح موقف والى مصر على باشا أمام الدولة مخذولاً ، فبعث على الفور بسبعة فرمانات حرب إلى الفِرَق العسكرية السبع ، ورفع أعلام الحرب فى ميدان القلعة ليتجمع الجند والقادة حولها تمهيداً للزحف على الصعيد الأعلى لفرض مشيئة الحكومة العثمانية فى مصر وأوامرها على هذه المناطق .

بيد أن علماء الأزهر فى الديوان العالى كان لهم رأى مخالف لرأى والى

---

= والعلماء والفقهاء والتجار والفلاحين والنساء ، وحملوا على عواتقهم مسئولية رواج الزراعة أو كسادها أمام الحكومة ، وفى كلا النظامين ظلَّت الأراضى الزراعية بيد الدولة استمراراً للنظام الإسلامى الأول الذى ارتضاه أمير المؤمنين عمر بن الخطاب وضحبه رضى الله عنهم .

مصر على باشا ، فبعد أن تَقَصَّوا الحقائق عرفوا أن المسألة كلها لم تتعدَّ  
مطالبة أهل الصعيد الأعلى بحقوقهم الشرعية في هذه الأراضي التي يزرعونها ،  
لهذا بادروا بإعلان رأيهم أمام والى مصر على باشا ، وطلبوا منه أن يعقد  
الديوان قبل أن يحرك قواته إلى الصعيد .

ومما عضد العلماء في موقفهم هذا مبادرة أهل الصعيد الأعلى بإرسال  
رسالة إلى سلطان الدولة العثمانية حَمَلًا فيها والى مصر على باشا مسئولية  
تدنى الغلال في الشون الأميرية بمصر وتوقف حكومة على باشا في مصر عن  
إرسال الغلال إلى الحرمين الشريفين ، كما ادَّعوا عليه بأنه رفض أن يستلم  
منهم الغلال الأميرية وغلال الحرمين ليُخرج الأراضي الزراعية من أيديهم ،  
ثم انهوا رسالتهم بأنهم مستعدون لإرسال الغلال المقررة على أراضيهم إلى  
حضرة السلطان في إسلامبول كل عام .

لهذا بادر والى مصر على باشا بعقد مجلس الديوان العالى في ٥ من  
ذى القعدة سنة ١١٠٤ هـ ( يوليو ١٦٩٣ م ) .

وفى هذه الجلسة بين علماء الأزهر بجلاء الحقوق الشرعية التى يطالب بها  
أهل الصعيد الأعلى الزراعون ، وأنهم لم يتجاوزوا هذه الحقوق ، فوافقهم  
بقية أعضاء الديوان : الأمراء ورؤساء لفرق العسكرية على أن تظل أراضي  
الصعيد الأعلى لتابعة لصنجدية جرجاً فى تصرف أهلها الزراعين .

غير أن والى مصر على باشا نجح فى إلزام الزراعين فى الصعيد الأعلى  
بشروط ثلاثة هى : أن يُضاف إلى الأموال الأميرية المقررة على أراضيهم الزراعية  
خمسة وخمسون كيساً ديوانياً فى نهاية كل عام ابتداء من سنة ١١٠٣ هـ ( ١٦٩١ م )  
المأصية .

والا ينتسب أهالى الصعيد الأعلى إلى أية فرقة من الفرق العسكرية السبع ،  
وأن يدفعوا إلى الباشا غرامة مالية قدرها خمسة وأربعون كيساً ديوانياً فى هذا  
العام فقط .

وعلى الرغم من نجاح الباشا فى فرض شروطه سالفه الذكر على أهالى الصعيد الأعلى ، فإن علماء الأزهر فى الديوان العالى لم تهتز صورة نجاحهم فى الدفاع عن حقوق الزارعين فى الصعيد الأعلى ، فحسبهم أنهم أبقوا الأراضى الزراعية فى تلك المناطق بأيدى زارعيها الذين عمروها ، وأنفقوا فى سبيل استصلاحها أموالاً عظيمة ، ولم يتوانوا فى دفع ما فُرض عليها من مال وغلل .

ومما لا شك فيه أن تأييد العلماء لحقوق أهل الصعيد الأعلى كان نابعاً من تأييد الشرع لحقوقهم ، كما أن أقصى أمانى أهل الصعيد الأعلى كانت تدور حول بقاء الأراضى الزراعية تحت أيديهم .



## العلماء يدافعون عن الموارد المالية للتعليم والشعائر الإسلامية

( ١١٠٦ هـ = ١٦٩٤ ، ١٦٩٥ م )

فى سنة ١١٠٦ هـ ( ١٦٩٤ م ) توقف ملتزمو الأراضى الزراعية فى مصر عن دفع الأموال المقررة على أراضهم إلى خزانة الديوان العالى محتجين بأن منسوب الفيضان كان منخفضاً ، وأن الأراضى الزراعية لم تجد إلا بمحاصيل قليلة .

فاقترح قاضى القضاة فى إحدى جلسات الديوان العالى على ملتزمى الأراضى الزراعية أن يدفعوا ثلث الأموال المقررة ليتسنى لحكومة على باشا صرف المرتبات لمستحقيها ، غير أن هذا الاقتراح لم يحصل على موافقة الديوان العالى .

لهذا عقد على باشا والى مصر الديوان العالى فى ١٦ من ربيع الثانى سنة ١١٠٦ هـ ( ١٦٩٤ م ) بكامل هيئته : علماء الأزهر ، والصناجق ورؤساء الفرق العسكرية ، ودعا ملتزمى الأراضى الزراعية إلى حضور هذه الجلسة لأنهم طرف أساسى فيما سيعرض على أعضاء الديوان العالى فيها .

فلما اكنتم نظام المجلس قال على باشا : إنه طبقاً للكشف والتحرى الذى قام به رجاله تبين أن أراضى الغربية والمنوفية والشرقية والفيوم والجيزة لم تجد بالغلل هذا العام .

فظهر فى الجلسة رأى فحواه أن يدفع الملتزمون فى هذا العام المستحقات الأميرية ، وأن يؤجلوا دفع العوائد والجهات وخدمات العسكر وخراج الأوقاف والررق إلى أن تجود الأرض فى فصل زراعى لاحق .

وكان علماء الأزهر قد تقصّوا الحقائق ، وعرفوا أن الملتزمين يستطيعون دفع خراج الأوقاف والرزق في هذا العام ، لأن حواصلهم وخزاناتهم مليئة بالغلال والأموال التي جادت بها الأراضي في العام الماضي ، وأن توقف الملتزمين عن دفع خراج الأوقاف والرزق يؤدي إلى تعطيل حلقات العلم وإقامة الشعائر الإسلامية .

وقد كان زعماء المماليك والعسكر يسيطرون على الالتزام في مصر ، لهذا تغلّب الرأي القائل بدفع الأموال الأميرية فقط هذا العام وتأجيل ما عداها .

فلما رأى والى مصر على باشا الاتجاه السائد في المجلس والذي رضى به الملتزمون الحاضرون في المجلس وأيدوه ووعدوا بتنفيذه فوراً كتب حُجّةً بذلك على الملتزمين وأخذ توقيعاتهم عليها ، وبهذا ضمن والى مصر على باشا مستحقات الدولة وقنع به ولم يعارض فيما سواه .

ولما بدأت الآثار السيئة تظهر على ساحات التعليم والشعائر صعد في ٥ من شوال سنة ١١٠٦ هـ جمع من علماء الأزهر وطلبة العلم القلعة للقاء على باشا ، وكان في مجلسه آنذاك الثلاثة الكبار المسيطرون على الالتزام في مصر ، وهم : مصطفى كتبخدا الباشا ، ويوسف أغا كتبخدا الجاويشية ، وإبراهيم بك أمير الحج المصرى .

فلما أخذ علماء الأزهر مجالسهم في مقر حكم والى مصر على باشا وجّهوا إلى هؤلاء الثلاثة الكبار المسيطرين على الالتزام لوماً عظيماً وأسمعوهم شديد القول ، فما وسع هؤلاء الثلاثة إلا أن تعهدوا أمام علماء الأزهر ووالى مصر على باشا بدفع مال الوقف والرزق .

عند ذلك أصدر على باشا فرماناً إلى جميع الملتزمين ليبادروا بدفع خراج الأوقاف والرزق ، ودوّن بهذا حُجّةً شرعية في سجلات الديوان .

وبهذا النضال الخيري الذي أدّاه علماء الأزهر تجنبت مصر توقفاً كاد أن يحدث في مسيرة التعليم ، وخلال أوشك أن يقع في نظام اداء الشعائر الإسلامية .

وقد روى الصوالحي أن أولاد المكاتب صعّدوا في مسيرة كبيرة إلى القلعة بإشراف معلمهم وهم يهتفون : « رحم الله قايتباي ، أهلك الله إبراهيم بك الصغير أمير الحج » .

فلما علم إبراهيم بك بمسيرة أولاد المكاتب وما هتفوا به ، قال : « أنا سأدفع خراج الأوقاف والرزق التابعة لى وكل من يمتنع من الملتزمين عن الدفع فنحن جميعاً سنقف ضده » .

فما كان من على باشا والى مصر إلا أن عمّم فرمانه السالف ذكره على جميع الملتزمين ، وذلك في ١٠ من شهر شوال سنة ١١٠٦ هـ ( مايو ١٦٩٥ م ) .

\* \* \*

## العلماء يجابهون مؤامرة اليهود لإضعاف اقتصاد مصر

( ١١١٤ هـ = ١٧٠٣ م )

أدت السياسة النقدية للترزم دار الضرب المصرية المعلم ياسف اليهودى إلى حدوث اضطرابات نقدية ، فقتله العسكر فى سنة ١١٠٨ هـ ( ١٦٩٦ م ) ، وفى سنة ١١١٤ هـ ( ١٧٠٣ م ) تعمّد يهود مصر إحداث أزمة نقد ليحصلوا من خلالها على مكاسب مالية كبيرة ، وليتقموا للمعلم ياسف اليهودى الذى قتله العسكر وهم فى ثورتهم العمياء .

وقد بدأ اليهود تنفيذ خطتهم بأن جدّوا فى شراء النقود الفضية الديوانية وغير الديوانية بسعر أكثر من سعرها المتداول ، ثم حولوها إلى سبائك ، لهذا ارتفعت أسعار النقود ارتفاعاً فاحشاً زاد على ضعف قيمتها ، وقد أدى هذا إلى خسارات جسيمة فى رؤوس الأموال ، لهذا هبّ التجار والسوق وأصحاب رؤوس الأموال وأرباب الصناعات فى مسيرة ساخطة ، واتجهوا إلى الجامع الأزهر ، وهناك عرضوا قضية النقد على العلماء ، فكتب العلماء مذكرة مفصلة حول هذه القضية ، ثم تقدّموا هذه المسيرة واتجهوا بها إلى القلعة ، وهناك التقوا فى الديوان العالى بوالى مصر محمد باشا قره ، وسلّموه المذكرة التى دونّوا فيها مطالب التجار والسوق وأصحاب رؤوس الأموال وأرباب الصناعات ، ثم أكّدوا له أن خسارات جسيمة ستحل بمالية مصر ، وأحوالها التجارية إذا لم يتخذ قراراً حاسماً .

وبعد أن وعى والى مصر محمد باشا قره الأمر أصدر فرماناً بعقد ديوان مصر العالى فى بيت حسين أغا بلفية ، ودعا إليه جميع أعضائه : العلماء ، والصناجق ، والأغوات رؤساء الفرق العسكرية السبع .

كما دعا إليه قاضى القضاة ، وكتخدا باشا ، وهذان من أعضاء الديوان بحكم مناصبهم .

وقد قرر المجتمعون تعويض الأسواق بنشر نقود فضية لا يستطيع اليهود الاستفادة من سببها ، كما قرروا إنشاء وظيفة « حاكم الرعية والأسعار » بمصر على غرار نظام إسلامبول ، وأسندوها إلى على أغاة الإنكشارية ، فأحكم على أغاة الإنكشارية الرقابة على الأسعار والأسواق ، وبدأت أحوال النقد المصرى تتخذ مساراتها الطبيعية بعد أن نشرت حكومة محمد باشا قررة النقود الفضية الجديدة ، فاطمأن التجار وأصحاب رؤوس الأموال والسوق وأرباب الصناعات ومستهلكو السلع التجارية .

ولا شك فى أن الفضل الأول فى مجابهة مؤامرة اليهود النقدية ، إنما يرجع إلى علماء الأزهر .



## العلماء يُصلحون بين فريقين انكشاريين تآهباً للحرب الداخلية

( ١١١٩ هـ = ١٧٠٧ م )

كان علماء الأزهر بحكم مكانتهم الاجتماعية وبحكم وجودهم في الديوان العالى وتأثيرهم النافع فى قراراته مهيين للدخول بين الفرق العسكرية المتناحرة إما بفرض الصلح الذى يرتضيه كل فريق ، وإما بإعلان بغى الفريق المعرض عن الصلح فى تصريحات أو خطب أو فتاوى شرعية .

ففى شهر شعبان سنة ١١١٩ هـ ( نوفمبر ١٧٠٧ م ) انقسم جيش الإنكشارية فى مصر إلى فريقين ، فريق يتزعمه الأميران إبراهيم بك وغيطاس بك ، وفريق يتزعمه الأميران أيوب بك ومحمد بك .

وسبب هذا الانقسام هو رغبة كل فريق فى أن تكون وظائف الإنكشارية الكبرى وزعاماتها فى يده .

وقد اندفع كل فريق وراء أطماعه ، وتمسك بمواقفه ، وتعصب لآرائه ، واستيقظت الفتنة ، وبدأت الحرب الداخلية تنذر بشررها ، وبرز الجند والقادة وأعد كل فريق عدته للقتال ، وأوشكت القاهرة أن تقع فى أتون حرب ضروس تحرق نيرانها المتحارين ، ومن ليست لهم صلة بهذه الحرب أو جريرة .

بيد أن علماء الأزهر لما رأوا تفاقم الأمور عقدوا اجتماعاً فى بيت البكرية حضره شيخ السادات ، ثم أجروا اتصالات مكثفة بزعماء الفريقين الانكشاريين المتنازعين ، وبجميع الأطراف الأخرى المتداخلة فى النزاع ، ثم اجتمعوا بوالى مصر حسن باشا السلحدار ، ونجحوا فى نهاية المطاف فى عقد صلح بين الفريقين الإنكشاريين المتنازعين ارتضاه الجميع .

وأبرز ما جاء فى هذا الصلح هو إبعاد الأمير إفرنج أحمد عن أوجاق الإنكشارية ، وفى نظير هذا يقلده والى مصر حسن باشا السلحدار أرقى رتبة فى وظائف الصنجقيات ، وهى « صنجق طبل خاناه » (١) ، وقد كان إبعاد إفرنج أحمد عن أوجاق الإنكشارية عملاً حكيماً .

وبهذا الصلح الحكيم الذى عقده علماء الأزهر بين فريقين عسكريين كبيرين سكنت الفتنة وأمنت القاهرة شرور حرب محرقة ربما طال أمدها .



---

(١) الصنجق طبل خاناه : أى الذى تُدق له الطبول كلما ارتاد القلعة ، أو عاد إلى منزله ، كما تُدق له الطبول فى المناسبات العامة ، وعند موته .

## العلماء يمنعون اليهود من السير بين المقابر الإسلامية

( ١١٢٧ هـ = ١٧١٥ م )

سبق أن عرفنا أن علماء الأزهر قضوا على مؤامرة اليهود في مصر لإضعاف الاقتصاد القومي ، وذلك من خلال نفوذهم في ديوان مصر العالى .

وفى سنة ١١٢٧ هـ ( ١٧١٥ م ) دأب يهود مصر على اختراق مقابر المسلمين والسير بينها كلما أرادوا الذهاب إلى مقابرهم فى الجبل الأحمر للزيارة أو لدفن موتاهم على الرغم من وجود طريق آخر محاذ لنهر النيل سبق أن خصص لهم ، وسلكه أسلافهم ، وكانوا هم يسلكونه حتى وقت قريب ، وقد آذى هذا العمل اليهودى مشاعر المسلمين ، لأن مقابرهم تضم بعض الصحابة وكثيرين من التابعين والأئمة والصالحين ، فسرى بينهم تدمر عام ، وظهرت اتجاهات قوية لمنع اليهود بالقوة من السير بين المقابر الإسلامية ، غير أن علماء الجامع الأزهر رأوا أنه من الحكمة رفع الأمر إلى ولى الأمر حتى لا تُراق الدماء ، وولى الأمر سيحكم فى هذه القضية وفق ما تقتضيه الشريعة الإسلامية بعناية العلماء .

فكتب الشيخ عبد الخالق السادات الشافعى مذكرة شملت جوانب الموضوع ماضيه وحاضره ، وضم إليها فتوى علماء الأزهر التى جاء فيها « أنه لا يجوز لليهود أن يدوسوا بأقدامهم مقابر ضممت أجساد الصحابة والتابعين والشهداء والصالحين والأئمة والأولياء منذ الفتح العُمري إلى الآن » ، وقد وقَّع على مذكرة الشيخ السادات بعض كبار العلماء وشيوخ الزوايا والمساجد والتكايا .

وبعد أن تم ذلك عرض علماء الأزهر هذه المذكرة على والى مصر عبدى باشا ، فأصدر عبدى باشا فرماناً فحواه : « إنه بناءً على فتوى السادة العلماء الشريفة يقوم أغاة مستحفظان (١) بمنع اليهود من عبور مقابر المسلمين ، ويُلزَمون بسلوك طريقهم المحاذى لنهر النيل » .

وبهذا الموقف الحازم الذى وقفه علماء الأزهر اطمأن المسلمون إلى تحقق الحفاظ على حرمة مقابرهم ، ومُنِع اليهود من استهتارهم الذى كان سيوقعهم فى مدارج الهلكة والخسران .

\* \* \*

---

(١) مستحفظان : اسم آخر أُطلق على الإنكشارية ، وأغاة مستحفظان هو زعيم الإنكشارية فى مصر ، والإنكشارية أو مستحفظان هى أقوى الفرق العسكرية العثمانية فى مصر وإسلامبول .

## عُلَمَاءُ الْأَزْهَرِ يَعْزِلُونَ أَغَاةَ الْإِنْكَشَارِيَّةِ دِفَاعاً عَنِ حُقُوقِ الْأَفْرَادِ

( ١١٣٠ هـ = ١٧١٧ م )

ظَلَّ عُلَمَاءُ الْأَزْهَرِ يُوَاجِهُونَ مَفَاسِدَ الْعَسْكَرِ وَعُدْوَانَ سَفَهَائِهِمْ عَلَى الْأَفْرَادِ ، وَكَانَ هَذَا مَتَوَاتِمًا مَعَ الْمَكَانَةِ الَّتِي تَبَوَّأُوهَا ، وَمَا أُنِيطَ بِهِمْ مِنْ وَاجِبَاتٍ شَرِيفَةٍ أَبْرَزَهَا الدِّفَاعُ عَنِ حَقِّ الْفَرْدِ وَعَنِ الْحُقُوقِ الْعَامَةِ .

فَفِي سَنَةِ ١١٣٠ هـ ( ١٧١٧ م ) أَمَرَ وَالِي مِصْرٍ عَلَى بَاشَا أَغَاةَ الْإِنْكَشَارِيَّةِ بِأَنْ يَخْرُجَ فِي كَوْكَبَةٍ مِنَ الْفَرَسَانِ لِيَفْتَشَ فِي أَرْجَاءِ الْقَاهِرَةِ عَنِ الْعَسْكَرِيِّينَ الْمَفْسُودِينَ الَّذِينَ يَسْتَوْلُونَ عَلَى بَضَائِعِ النَّاسِ بِأَبْخَسِ الْأَثْمَانِ أَوْ ظُلْمًا بِلَا ثَمَنِ ، وَعَنِ السُّوقَةِ الَّذِينَ يَرْفَعُونَ الْأَسْعَارَ ، وَيُنْشِرُونَ الْغَلَاءَ ، فَيُؤَدِّبُ مَنْ يَجِدُهُ مِنْهُمْ مُقْتَرَفًا لِمِثْلِ هَذِهِ الْأَعْمَالِ أَدْبًا عَلَى قَدْرِ فِعْلِهِ ، وَلَا يَخْشَى فِي الْحَقِّ أَمِيرًا وَلَا عَظِيمًا .

وَمَا لَا شَكَّ فِيهِ أَنَّ أَهْدَافَ هَذِهِ الْحَمَلَةِ إِصْلَاحِيَّةٌ أَخْلَاقِيَّةٌ ، وَكَانَ مِنَ الْمُمْكِنِ أَنْ تُؤْتَى ثَمَارُهَا الْمَرْجُوعَةُ فِي مَجْتَمَعٍ يَحِبُّ الْإِصْلَاحَ وَيَتَمَسَّكُ بِالْأَخْلَاقِ ، لَوْ أَنَّ قَائِدَهَا أَغَاةَ الْإِنْكَشَارِيَّةِ كَانَ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الصَّلَاحِ وَالْأَخْلَاقِ .

وَقَدْ قِيلَ فِي الْمِثْلِ : « فَاقْدِ الشَّيْءَ لَا يُعْطِيهِ » .

لِهَذَا مَا تَحَرَّكَ أَغَاةَ الْإِنْكَشَارِيَّةِ بِفَرَسَانِهِ حَتَّى أَصْبَحَ شِغْلُهُ الشَّاعِلَ مَرَاقِبَةَ الْجُمْهُورِ عَنِ كُتْبِ لَيْرِيٍّ مَنْ يَنْتَصِبُ لَهُ وَاقِفًا وَمَنْ لَا يَنْتَصِبُ .

وَكَأَنَّمَا كَانَ النَّاسُ يَقْرَأُونَ فِكْرَهُ وَلِغَةِ وَجْهِهِ وَعَيْنِيهِ ، فَكَانَ كَلِمًا مَرًّا عَلَى مَلَأٍ مِنْهُمْ هَبُّوا لَهُ وَقُوفًا لِيَتَجَنَّبُوا شَرَّهُ .

غَيْرَ أَنَّ رِجَالًا لَمْ يَكْتَرِثْ لِهَذَا الْأَغَا وَفَرَسَانِهِ عِنْدَ مَرُورِهِمْ ، وَلَمْ يَنْتَصِبْ

واقفاً كما فعل الناس ، فتوقف أغاة الإنكشارية بموكبه ، وسأل هذا الرجل  
قائلاً : لِمَ لَمْ تقف كما وقف الناس ؟

فقال الرجل فى شجاعة : أنا ابن شيخ الإسلام منصور المنوفى !

فغضب الأغا وأمر أعوانه بضرب الرجل فضربوه ضرباً مبرحاً ، فلما  
وصلت أخبار الاعتداء على ابن شيخ الإسلام منصور المنوفى إلى علماء الجامع  
الأزهر أوقفوا دروس العلم ، ثم عقدوا اجتماعاً دعوا إليه مشايخ الزوايا ،  
ثم خرج العلماء وطلبة العلم والمتعبدون فى الزوايا ومشايخهم فى مسيرة  
ساخطة متجهين إلى الديوان العالى ، وهناك عرض كبار العلماء قضية اعتداء  
أغاة الإنكشارية ورجاله على ابن شيخ الإسلام منصور المنوفى على والى مصر  
على باشا ، ولم يعادروا الديوان العالى إلا بعد أن أصدر والى مصر فرماناً  
بعزل أغاة الإنكشارية من منصبه عزلاً مؤبداً .

فانظر كيف انحرف هذا الأغا بوظيفته عن مسارها لأُمور شكلية أدت به إلى  
العدوان على إنسان شريف ، وانظر كيف أدى به هذا السلوك السيء إلى الطرد  
من منصبه .

ومما لا شك فيه أن هذه الحادثة التاريخية من الدلائل القوية على حرص  
علماء الأزهر على الدفاع عن كرامة الفرد ، وإنزال العقوبة بمن يسلك مسلكاً  
عدوانياً من أهل السُّلطة على الأهالى ، كعقوبة الطرد من المنصب التى هى  
بلا شك أقسى على نفوس ذوى المناصب والسلطات من أية عقوبة أخرى ،  
والتي هى بلا شك درسٌ للمعتدى وعبرةٌ لأمثاله .



## معارضة العلماء للسلطان محمود الأول

( ١١٤٨ هـ = ١٧٣٥ م )

فى سنة ١١٤٨ هـ ( ١٧٣٥ م ) بعث السلطان محمود الأول رسالةً إلى والى مصر بكير باشا تتضمن أمراً بإبطال المرتبات والعلوفات وإيداع مخصصاتها المالية فى خزانة الدولة بمصر ريثما تخضع لتنظيمات أخرى .

فعقد بكير باشا مجلس الديوان العالى بقلعة القاهرة ، ودعا إليه الصناجق الممالىك ، ورؤساء العسكر ، وقاضى القضاة ، وعلماء الجامع الأزهر ، وهم : الشيخ سليمان المنصورى مفتى المذهب الحنفى ، والشيخ عبد الله الشبراوى مفتى المذهب الشافعى ، والشيخ أحمد العماوى مفتى المذهب المالكى ، والشيخ سالم النفرأوى مفتى المذهب الحنبلى ، والشيخ عمر الطحلاوى مفتى المذهبين المالكى والشافعى .

فلما تلى أمر السلطان قال قاضى القضاة العثمانى : أمر السلطان لا يخالف وتجب طاعته ، فقال الشيخ سليمان المنصورى : يا شيخ الإسلام هذه المرتبات جرت من مدة الملوك السابقين ، وأقرها نائب السلطان ، وفعل نائب السلطان كفعل السلطان ، وقد جرى العرف وجرت العادة بتداولها ، ومنها ما هو مرتب على خيرات ومساجد وأسبلة ، ولا يجوز إبطال ذلك لأن إبطاله إبطال للخيرات ، وتعطيل للشعائر الإسلامية ، ولا يجوز لأحد يؤمن بالله ورسوله أن يبطال ذلك ، وإن أمر ولى الأمر بإبطاله لا يسلم له بذلك ، ويخالف أمره ، لأنه أتى أمراً مخالفاً للشرع ، ولا يسلم للسلطان ولا لثابته بفعل ما يخالف الشرع ، ولا تجوز طاعته ، ثم ساد المجلس حواراً طويلاً امتد إلى جلسات

أخرى ، وظهر خلالها اقتراح بفرض ضريبة يدفعها كل من يتقاضى راتباً إلى خزانة الدولة .

وقد اتفق المجتمعون على أن يكتب العلماء رسالة إلى السلطان محمود الأول يُبيّنون فيها آراءهم التي عارضوا بها في ديوان مصر العالى .

فعهد العلماء إلى الشيخ عبد الله الشبراوى بكتابة رسالة إلى السلطان محمود الأول موجّهة إليه من علماء الأزهر .

وقد بدأ الشيخ عبد الله الشبراوى بمقدمة مناسبة لموضوع الرسالة ، ثم ذكر أنه إنما يتحدث فى هذه الرسالة نيابةً عن رؤساء المذاهب الأربعة ، وعلماء الجامع الأزهر ، وأرباب السجّادات البكرية ، والسادات ، والفقراء ، وأرباب الحقيقة الصوفية الذاكرين الله كثيراً الذين انقبضت قلوبهم ، وتكدر بهم ، وتغيّر حالهم عندما ورد خط شريف فى شأن الرواتب والعلوفات المرصدة على الشعائر الإسلامية . والعلم ، والمتقاعدين وأولادهم ، والأرامل واليتامى والمساكين .

ثم قال : إن غالب تلك الرواتب والعلوفات قد رُصد على مساجد تُقام فيها الصلوات ، وزوايا يُذكر فيها الله تعالى كثيراً وتُعقد فيها مجالس الخيرات ، وقراءات قرآن عظيم الشأن ، وتسبيل ماءٍ فى سبيل يشرب منه لإنسان ، أو فى حوض يشرب منه الحيوان ، وتكريم آل بيت النبى سيد ولد عدنان ، وحلقات علم يعقدها العلماء وطلّبة العلم ، وجنودٍ مُقاتلةٍ أو مُرابطةٍ فى سبيل الله تعالى .

ثم قال : إن هذه الرواتب والعلوفات رُصدت أموالها ومواردها للملوكُ والسلاطين ونوابهم السابقون المتصفون بالعدل والتقوى تحقيقاً لمصالح المرسلّة وتمكيناً لضعفاء المسلمين وفقرائهم ومرضاهم من أرزاقهم بعد أن أصبحوا محجوبين عن الديوان .

ثم استطرد قائلاً : إن مصر القاهرة عامرةٌ بالعلم والعلماء والحُفَاط والفُهَماء في المساجد والزوايا والرباطات والتكايا ، خصوصاً أهل الجامع الأزهر والموطن الأنور ، وهم قائمون بالفريضة بنشر الشريعة الغراء ، دائمون على ذلك شهراً ودهراً ، منهمكون في الاشتغال بطلب العلم آناء اللَّيْلِ وأطراف النهار ، مستمرّون على الدعاء لحضرتكم بدوام الدولة والحفظ من الأعداء ، يعيشون بما يصل إليهم من الأوقاف والمرتبّات ، كذا الفقراء المتقاعدون والأرامل وأهل الضرورات ممن نشأ بتلك الديار ، أو كان من أغراب الأقطار ، وإن كان ذلك دون الكفاية ، لكنهم لله تعالى شاكرون .

ثم بيّنَ الشيخ الشبراوي الأضرار العظيمة التي سوف تنجم عند قطع المرتبّات والعلوفات ، فقال : ومتى والعيادُ بالله قُطعت وأُبطلت ، أو حصل فيها خلل أو عَطَلت بطل الاشتغال بالعلوم وتعلم القرآن الكريم وحفظه ، وحصل خلل في تلك الرسوم ، وآل ذلك إلى خراب هذا الإقليم العظيم وبطلان ما فيه من الخير الجسيم .

ثم هدّدَ الشيخ الشبراوي بثورة قد يقوم بها شعب مصر إذا ما أحس بالضرر فقال : وربما قامت الرعية وهاجت ، واضطربت أحوالها وماجت ، لأن قطع المعاش والأرزاق يفضى إلى ما هو أعظم وأشد .

ثم نصح السلطان بالتزام العدل في أسلوب جميل ، وذكر ما ورد في فضائل العدل من الأحاديث ، وأكّدَ أن العلماء مُكرّمون في كل زمان .

ثم بيّنَ التسلسل التاريخي والأصل الشرعي لرصد الأموال على العلم والعلماء والمتعبدين والفقراء وذوى الضرورات والمجاهدين والمرابطين والمتقاعدين وآل النبي عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم .

فقال : إن أول مَنْ خصّصَ من بيت مال المسلمين للعلماء والمجاهدين والمرابطين في سبيل الله وللفقراء وذوى الضرورات وعترّة المصطفى صلى الله عليه وسلم أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضی الله عنه اقتداءً بسُنّة النبي ﷺ ،

وقد اتَّبَعَ الخلفاءُ والسلاطين والملوك الذين جاءوا بعد عمر بن الخطَّاب رضى الله عنه سُنَّتَهُ ، كالشَّهيد نور الدين ، وصلاح الدين الأيوبي ، والكامل الأيوبي .

واختتم الشيخ الشبراوى هذه الرسالة بحثاً السلطان العثمانى على أن يُصدر فرماناً يُبقياء الرواتب والعلوفات على ما هى عليه اقتداءً بأهل الفضل والفضيلة .

وبهذه المعارضة القوية ، وبذلك الرسالة الصادقة استطاع علماء الأزهر أن يُوقفوا فرمان السلطان محمود الأول . فحموا رسالة العلم والتعليم والحقوق العامة الأخرى ، كإقامة الشعائر ، ورعاية الفقراء واليتامى والأرامل والمساكين والمنقطعين للجهاد والرباط فى سبيل الله والمتعبدين .

فخدمت بهذا مرةً ثانية محاولة الدولة القضاء على تلك الموارد الحضارية والإنسانية العظيمة .



## عُلمَاءُ الأَزْهَرِ يُدَافِعُونَ عَنِ حَقِّ المُسْلِمِينَ العَامِّ فِي الحَجِّ الآمَنِ

( ١١٥٨ - ١١٦١ هـ = ١٧٤٥ - ١٧٤٨ م )

كثيراً ما كان يتعرَّضُ رُكْبُ الحَجِّ المِصْرِيِّ والَّذِي كان يتبعه ركب حج شمال إفريقيا - لغارات قبائل العُرَبِيَّانِ فِي صحارى مصر والحجاز وكان هذا شيئاً معتاداً ، وحدوثه كان متوقَّعاً . ومن أوائل واجبات أمير الحج المِصْرِيِّ اصطحاب فرقة عسكرية قوية مزوَّدة بالبنادق والمدافع للدفاع عن قافلة الحج ، ونادراً ما كان يفشل أمير الحج في أداء واجباته العسكرية والإدارية ، غير أنه منذ سنة ١١٥٨ هـ ( ١٧٤٥ م ) انقلب الوضع فأصبح أمير الحج هو مصدر خوف الحُجَّاجِ ومتاعبهم وآلامهم ، ومعث قلقهم ، والسبب في قعود كثيرين من المسلمين عن أداء فريضة الحج .

ذلك أنه عندما تولى خليل بك ابن قيطاس القطامشى إمارة الحج في هذا العام استغلَّ منصبه استغلالاً مشيناً ، فأطلق أيدي أتباعه وعبيده في القاهرة وطريق الحج ، فعاثوا في الأرض فساداً ، إذ فرضوا على أثرياء بولاق أتاوات كبيرة ، كما وقفوا على طريق العقبة حيث فرضوا على كل حاج أتاوة معينة ، وادَّعوا أنها صدقات وما هي بصدقات ، لأنهم كانوا يأخذونها بالإكراه ، ولا يقبلون إلا الجيد العظيم وما سخا من المال والمتاع ، ومن قاومهم قتلوه .

وظل الأمر كذلك حتى دخلت سنة ١١٦٠ هـ ( ١٧٤٧ م ) ، فرفض المغاربة السفر لأداء فريضة الحج ما دام أتباع خليل بك أمير الحج يقطعون طريق العقبة ، ويصدون عن سبيل الله والمسجد الحرام .

فلما علم مولاى عبد الله ملك المغرب بتوقف قافلة الحج المغربى هذا العام لعدم أمن الطريق بعث برسالة إلى علماء مصر وأمرائها قال فيها بعد المقدمة :

« إن مما شاع بمغربنا والعياذُ بالله وذاع ، وانصدعت منه صدور أهل الدين أيُّ انصداع ، وضائق من أجله الأرض على الخلائق ، وتحمل من فيه إيمان ما ليس له بطائق من تعدى أمير حجكم على عباد الله ، وإظهار جرأته على زوَّار رسول الله ، فقد نهب المال ، وقتل الرجال ، وبذل المجهود في تعديه الحدود ، وبلغ في خبثه الغاية ، وجاوز في ظلِّمه النهاية ، فيالها من مصيبة ما أعظمها ومن داهية دهماء ما أجسمها ، فكيف يا أُمَّة محمد ﷺ يهان أو يضام حجاج بيت الله الحرام وزائرو نبينا عليه الصلاة والسلام ؟

وبسبب ذلك تأخر الركب هذه السنة لهنالك ، وأفصححت لنا علماء الغرب بسقوطه لَمَّا ثبت عندهم ذلك ، فياللعجب كيف بعلماء مصر ومن بها من أعيانها لا يقومون بتغيير هذا المنكر الفادح بشيوخها وشبابها ؟

وقد أثار علماء الأزهر هذه القضية في الديوان العالى وفي سائر المحافل ، وألزموا والى مصر محمد باشا بالعمل على تأمين طريق الحج .

فلم يلبث محمد باشا أن ألقى القبض على أمير الحج المصرى خليل بك وثلاثة من أعوانه وقتلهم ، وذلك فى مطلع سنة ١١٦١ هـ ( ١٧٤٨ م ) ، ثم بعث إلى ملك المغرب برسالة عرفه فيها بأن طريق الحج أصبح آمناً .

كذلك بعث علماء الأزهر إلى ملك المغرب برسالة ذكروا فيها ما حلَّ بالعصاة من النقم ، وأن طريق الحج أصبح آمناً كأمان الحرم .

ومما يجب أن نلاحظه هو تقديم ملك المغرب فى رسالته خطابه للعلماء على سائر أهل السُّلطة والأمرء .

وإرسال العلماء إلى ملك المغرب رسالة مستقلة .

وهذا بلا ريب يُشير إلى المكانة السياسية التى تبوأها علماء الأزهر فى مصر بجانب مكاناتهم الاجتماعية والدينية وزعامتهم الشعبية .



## مواقف علماء الأزهر في عصر نفوذ المماليك

### ● تمهيد :

سبق أن بينتُ أن علماء الأزهر عارضوا بعض سلاطين الدولة العثمانية ، وأوقفوا فرماناتهم التي بعثوا بها إلى الديوان العالى في مصر ، كما أنهم عارضوا في الديوان العالى وخارجه كثيرين من الباشوات الذين تولّوا حكم مصر ليصححوا مناهجهم في الحكم طبقاً لأحكام الشريعة الغراء .

وقد كانت معارضات العلماء نابعة من قوة وجودهم في الديوان العالى كجبهة لها هيبتها وثقلها ، كما كانت نابعة من حق النصّح الذي خوّلته لهم الشريعة الإسلامية السمحاء ، والتي كان العملُ بها أمراً مقررّاً سارياً في الدولة العثمانية وولاياتها حتى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين الميلاديين .

بيد أنه منذ منتصف القرن الثانی عشر الهجرى أصبح حكم مصر في يد الزعماء المماليك ، وأصبح الوالى العثماني مجرد مراقب عثمانى يعنيه في المقام الأول أن تظلّ مصر تابعة للدولة العثمانية ، وأن تُرسل إليها الأموال الأميرية المقررة ( الخزنة ) كل عام ، وأن تُرسل إلى الحرمين الشريفين الغلال والأموال المقررة كل عام .

وكان أقوى زعيم لأقوى حزب مملوكى يُمسك بزمام الحكم في مصر هو وحزبه ، ويُطلقُ على هذا الزعيم « شيخ البلد » أى شيخ مصر .

ولا يجرؤ والى مصر الباشا العثماني أن يُقرّر قراراً أو يُصدر أمراً أو يفعل فعلاً أو يتركه إلا إذا وافق عليه شيخ مصر وارتضاه .

فأصبح من الطبيعي أن تتجه معارضةُ العلماء إلى زعماء المماليك ؛ الهيئة التي أصبح بيدها إصدار القرارات وتفيذها .

وقد كان المماليك أشد ظُلماً وأكثر تعسفاً من ولاية مصر الباشوات العثمانيين ، لهذا لم يكتف العلماء بمعارضاتهم في الديوان العالى ، فأعلنوها وجهرها بها فى مواطن أُخرى ، ثم تطوّرت هذه المعارضات فأصبحت انتفاضات وثورات ضد المماليك قادها علماء الأزهر ، وسأعرض لها بالبيان فى الفصل التالى بمشيئة الله تعالى .

\* \* \*

## مُعَارَضَةُ شَيْخِ الْأَزْهَرِ مُحَمَّدِ الْحَفْنَأَوِيِّ لِلزَّعِيمَيْنِ

حسین بك كشكش ، وعلى بك الكبير

( ۱۱۸۰ ، ۱۱۸۱ هـ = ۱۷۶۶ ، ۱۷۶۷ م )

ظهر في سنة ۱۱۷۰ هـ ( ۱۷۵۶ م ) زعيم قوى يُدعى على بك ، واشتهر بين المماليك بجنّ على ، استطاع أن يسيطر هو وحزبه على حكم مصر .  
غير أن زعماء الأحزاب المملوكية الأخرى لم يتركوا له الحكم لقمة سائغة ، فاشتعلت الحروب في شوارع القاهرة وفي الأقاليم بين على بك وحزبه وبين حسين بك كشكش وحزبه ، فَهَزِمَ على بك وحزبه ، وفرَّ إلى الصعيد ، وجعل المنيا خط دفاعه الأول .

أما حسين بك كشكش الذي أعلن نفسه شيخاً على مصر ، فإنه عقد الديوان العالى ليأخذ موافقة أعضائه على قتال على بك وأتباعه الذين سيطروا على صعيد مصر ، وكان علماء الأزهر في الديوان العالى يتزعمهم شيخ الأزهر محمد الحفناوى الشافعى ، فلما عرض حسين بك مسألة إرسال جيوش إلى الصعيد للقضاء على ( على بك ) وأتباعه انبرى شيخ الأزهر محمد الحفناوى لمعارضته ، ولم يوافق على تسيير جيوش إلى صعيد مصر ، ثم قال له : لقد أخرجتم الأقاليم والبلاد ، لماذا هذه الفتن ؟ ولم هذا القتال ؟ ولأى شىء تعدون عدّة الحرب ؟ على بك هذا أخوكم وزميل نشأتكم ، لم لا يأتى إلى القاهرة ويدخل بيته ، ثم نعقد بينكم صلحاً تستريحون بعده وتريحون الناس ؟

ثم وجّه شيخ الأزهر في هذا المجلس إنذاراً إلى حسين بك وأتباعه قائلاً :

« واني أقسم بالله العلي العظيم لن يسافر منكم أحدٌ أبداً بحملات حربية مطلقاً ، ووالله لو فعلتم فلن يحصل لكم خيرٌ أبداً ولن تلموموا بعد ذلك إلا أنفسكم » ، فقال حسين بك لشيخ الأزهر : يا سيدي ؛ إن علياً هو الذي حرَّك الشر ، وعمل على أن يكون له وللمالিকে مُلك مصر ، فإن لم ننهض لحربه نهض هو لقتالنا وفعل بنا الأفاعيل .

فقال شيخ الأزهر : سوف أبعث إليه برسالة فلا يتحرك منكم أحد حتى يأتيني منه ردٌ .

ثم كتب شيخ الأزهر إلى علي بك رسالة شدَّد فيها عليه ووبخه وزجره ، ووعظه ونصحه .

بيد أن شيخ الأزهر لم تطل به الحياة بعد هذا الموقف ، فجاز إلى ربه في شهر ربيع الأول سنة ١١٨١ هـ ( أغسطس ١٧٦٧ م ) .

ثم توالى الأحداث لتشهد مصر معارك طاحنة انتصر في معظمها على بك وتمكَّن من انقضاء على خصومه ، وأصبح زعيم الماليك ومُنيخ مصر بلا منازع .

ولئن كانت معارضة العلماء في الديوان العالي لم تحقق الأهداف التي كان يرجوها شيخ الأزهر ، وهي أن ينبذ الماليك خلافاتهم ، ويُقدِّموا مصالح مصر وشعبها على مصالحهم ، فإنَّ العلماء بهذه المعارضة قد أدَّوا ما أوجبه عليهم ربهم سبحانه وتعالى وما ارتضته ضمائرهم .

أما زعماء الماليك فقد أبوا إلا أن يخوضوا حرباً رهيبه يقتل فيها بعضهم بعضاً « ولم يحصل لهم خيرٌ أبداً » كما قال شيخ الأزهر .

فقد لقي حسين بك كشكش وأتباعه مصارعهم وطيف برؤوسهم في القاهرة ، وعلى الرغم من أن علي بك قد بلغ هو وأتباعه شأواً عظيماً ، فسيطر على الحجاز وعلى مناطق شاسعة في الشام ، وأراد أن يُحيى سلطنة الماليك ، فإنَّ بعض أعوانه خانوه ، ومدَّوا أيديهم إلى الدولة العثمانية ، فقصوا عليه وعلى حزبه قضاءً مبرماً ، وذلك في سنة ١١٨٧ هـ ( ١٧٧٣ م ) .



# عُلماءُ الأزهر يُلغون مَظالمَ بابِ الشُّونِ ويُجرون مرتَّباتَ فقراءِ جامعي قايَتبای والزغاری ( ١١٨٢ هـ = ١٧٦٨ م )

عما لا شك فيه أن الديوان العالی بقلعة القاهرة كان أعظم وسيلة مكَّنت العلماء في مصر من أن يضعوا كثيراً من الأمور في نصابها ، وأن يرفعوا كثيراً من المظالم عن كواهل الناس ، وأن يردوا إلى أصحاب الحقوق حقوقهم .

ففي سنة ١١٨٢ هـ ( ١٧٦٨ م ) - وكان الوالی على مصر يومئذ محمد باشا - طلب علماء الأزهر في ديوان مصر العالی من محمد باشا أن يصدر فرماناً بإلغاء المظالم ( وهى المقررات المالية التى لا سند لها فى الشريعة ) من باب الشُّونِ وبإجراء مرتبات فقراء جامعي قايَتبای والزغاری المتوقفة ، وقد كتب العلماء مذكرة بهذين الموضوعين ذكروا فيها أن المقررات المالية المفروضة على مُورَدَى الغلال أو أخذها من باب الشُّونِ لا سند لها فى الشريعة الإسلامية ، لهذا فإنها تُعد من المظالم التى يجب إلغاؤها ، كما بينوا فى مذكرتهم أن مرتبات جامعي قايَتبای والزغاری الخاصة بفقرائهما المنقطعین للعبادة والنسك لم تُصرف إليهم فى هذا العام ، وهو عام ١١٨٢ هـ من أوقاف هذين الجامعين المرصدة على إقامة الشعائر فيهما وعلى فقرائهما المتظلمين من توقف مرتباتهم .

ثم ذكروا أن أوقاف هذين الجامعين الآن تحت نظر وتصرف الأغا حسن بن داود الإنكشارى ، لهذا وجب أن يأمره والى مصر محمد باشا بصرف مرتبات فقراء الجامعين فوراً إليهم .

وقد استجاب والى مصر محمد باشا لمطالب العلماء ، فأصدر فرماناً بإلغاء المظالم والمحدثات بباب الشُّونِ وغيرها على أن يكون هذا فرمان دستوراً يُعمل به ابتداء من عام ١١٨٢ هـ .

كما أصدر فرماناً آخر إلى رؤساء الإنكشارية فى مصر بإلزام الأغا حسن بن داود بصرف مرتبات فقراء جامعي قايَتبای والزغاری فوراً .



## مَعَارِضَةُ الشَّيْخِ عَلِيِّ الصَّعِيدِيِّ وَجَهُودُهُ الْإِصْلَاحِيَّةَ

فِي عَهْدِي عَلِيِّ بَكِ الْكَبِيرِ وَمُحَمَّدِ بَكِ أَبِي الذَّهَبِ

( ١١٨٢ - ١١٨٩ هـ = ١٧٦٨ - ١٧٧٥ م )

إِنَّا نَحْكُمُ عَلِيَّ بَكِ الْكَبِيرِ لِمَصْرِ ظَهْرِ عَالِمِ جَلِيلٍ مِنْ عُلَمَاءِ الْأَزْهَرِ اشْتَهَرَ بِزَعَامَتِهِ الْعِلْمِيَّةِ وَصَوْلَتِهِ السِّيَاسِيَّةِ ، هَذَا الْعَالِمِ هُوَ الشَّيْخُ عَلِيُّ الصَّعِيدِيُّ الْعَدُوُّ الَّذِي عُرِفَ بِشِدَّتِهِ فِي الْحَقِّ ، وَتَصَدِيهِ لِلْبَاطِلِ ، وَحِرْصِهِ عَلَى مَجَالِسِ الْعِلْمِ ، وَبِغْضِهِ سَفَاسِفَ الْأُمُورِ .

وَكَانَ الشَّيْخُ عَلِيُّ الصَّعِيدِيُّ يَتَمَسَّكُ بِتَحْرِيمِ الدِّخَانِ وَيُنْهَى عَنْهُ ، وَيَمْنَعُهُ مِنْ أَيِّ مَجْلِسٍ يَرْتَادُهُ ، وَيُرَى أَنْ مَنَعَهُ مِنْ مَجَالِسِ الْعُلَمَاءِ تَعْظِيمٌ لِلْعِلْمِ وَلِلْعُلَمَاءِ .

وَكَانَ إِذَا ارْتَادَ مَجْلِسًا وَلَوْ مِنْ مَجَالِسِ الْأُمَرَاءِ وَرَأَى مَنْ يَشْرَبُ فِيهِ الدِّخَانَ شَنَّ عَلَيْهِ ، وَكَسَرَ آلَتَهُ ، وَلَوْ كَانَتْ بِيَدِ عَظِيمٍ قَوْمِهِ ، فَتَرَكَ النَّاسُ شَرْبَ الدِّخَانِ فِي كُلِّ مَجْلِسٍ ظَنُّوا أَنَّ الشَّيْخَ عَلِيَّ الصَّعِيدِيَّ سَيَرْتَادُهُ .

وَإِذَا حَدِثَ أَنْ رَأَاهُ أَهْلُ مَجْلِسٍ يَشْرَبُونَ الدِّخَانَ قَادِمًا عَلَيْهِمْ يَرْفَعُونَ قِصَبَاتِهِمْ وَشَبِكِهِمْ ( آلَاتِ الدِّخَانِ ) وَيَخْفُونَهَا فِي عَجَلَةٍ وَخَوْفٍ ، وَمَعَ ذَلِكَ فَإِنَّهُمْ كَانُوا لَا يَنْجُونَ مِنْ زَجْرِ الشَّيْخِ لَهُمْ ، وَإِنْكَارِهِ عَلَيْهِمْ عِنْدَمَا يَعْرِفُ آثَارَ الدِّخَانِ فِي مَجْلِسِهِمْ .

بَلْ إِنَّ عَلِيَّ بَكِ الْكَبِيرِ شَيْخَ مِصْرٍ كَانَ إِذَا عَلِمَ أَنَّ الشَّيْخَ عَلِيَّ الصَّعِيدِيَّ قَادِمًا إِلَى مَجْلِسِهِ رَفَعَ مِنْهُ الشَّبِكَ وَالْقِصَبَاتِ ، وَأَخْفَاهَا قَبْلَ أَنْ يَصِلَ الشَّيْخُ مَعَهُ مَا اشْتَهَرَ بِهِ عَلِيُّ بَكِ الْكَبِيرِ مِنَ التَّكْبَرِ وَالْإِعْتِدَادِ بِالنَّفْسِ .

وكان الشيخ على الصَّعِيدِي يتحدث إلى على بك وأمرائه كما يتحدث إلى تلامذته ، فلا يترك نُصحهم وتبصيرهم وإرشادهم .

حدث أن الشيخ على الصَّعِيدِي ارتاد يوماً مجلس على بك الكبير فتلقيه ، ورحَّب به ، وقَبَّل يده كعادته ، ثم أجلسه وصمت مفكراً في أمر ما ، فاعتقد الشيخ على الصَّعِيدِي أن على بك أعرض عنه ، فقال له : يا على ؛ مَنْ تكون أنت ؟ إن رضاك وغضبك عندي سواء ، بل إن غضبك عندي خير من رضاك . وحاول على بك أن يسترضيه ، وقال له : يا سيدى ؛ أنا لم أغضب من شيء ، ولكن الشيخ على الصَّعِيدِي تركه وانصرف .

وكان الشيخ على لا يأتي مجلس على بك إلا للتُّصيح ، أو للنهي عن كل أمر مخالف للشرع ، أو لإنصاف المظلومين ، أو لحل القضايا والمشكلات ، فسأل على بك عن المسائل التي جاء من أجلها الشيخ على الصَّعِيدِي ، فأخبر بها ، فأمر بقضائها وإنصاف أصحابها فوراً .

ولما لقي الأمير على بك مصرعه في الصلحية في شهر صفر سنة ١١٨٧ هـ ( إبريل ١٧٧٣ م ) ، وانتقلت مشيخة مصر إلى محمد بك أبي الذهب لم تتأثر مكانة الشيخ على الصَّعِيدِي في ظل الحكومة الجديدة ، بل ازدادت عزاً وتمكيناً ، فلقد كان محمد بك أبو الذهب يجعل الشيخ على الصَّعِيدِي ، ولا يرد له شفاعاة قط ، ولا يمل نصائحه .

وكان الشيخ على الصَّعِيدِي يستقبل أصحاب القضايا والمشكلات ومن وقعت عليهم المظالم ، ويكتب أسماءهم وقضاياهم ومشكلاتهم والمظالم التي وقعت عليهم في عدد من الأوراق ، ثم يذهب بها إلى شيخ مصر محمد بك أبي الذهب ، وعندما يستقر في مجلسه يُخرج هذه الأوراق ، ويعرض ما فيها من قضايا ومشكلات ومظالم على شيخ مصر قضية قضية أو مشكلة مشكلة أو مَظْلَمَة مَظْلَمَة ، ولا ينتقل من قضية أو مشكلة أو مَظْلَمَة إلى غيرها إلا بعد أن يبت فيها شيخ مصر بما يوافق عدل الشريعة الإسلامية وحكمتها ، ولا يغادر

مجلس شيخ مصر إلا بعد أن ينتهى من جميع القضايا والمشكلات والمظالم التى سجلها فى أوراقه ، وشيخ مصر لا يخالفه ، ولا تنقبض نفسه ، ولا يعتريه الملل .

وكان الشيخ على الصَّعِيدى لا يُبالى أثناء عرضه تلك القضايا والمشكلات والمظالم أن يعط شيخ مصر وينصحه ويُعلِّمه ، وإن لحظ فيه فتوراً أنبّه وشدّد عليه القول ، كأنما هو تلميذ فى حلقة درسه .

ولما بنى محمد بك أبو الذهب مدرسته المجاورة للأزهر خصَّ الشيخ على الصَّعِيدى بمشيخة الحديث انشريف فيها ، كما جعلها مقراً للمفتين الأربعة .

وقد تحدّث الشيخ المؤرخ عبد الرحمن الجبرتى عن الشيخ على الصَّعِيدى فقال : هو الإمام الهُمام ، شيخ مشايخ الإسلام ، أعلم العلماء ، إمام المحققين ، وعمدة المدققين ، الشيخ على بن أحمد بن مكرم الله الصَّعِيدى العدوى المالكى ( المتوفى فى سنة ١١٨٩ هـ = ١٧٧٥ م ) .

\* \* \*

## معارضة الشيخ على الصَّعِيدِي وجهوده الإصلاحية

في عهد إسماعيل بك

( ١١٨٩ هـ = ١٧٧٥ م )

ترقى الأمير يوسف بك في المناصب حتى أصبح أميراً للحج بسبب إصهاره إلى الأمير الكبير محمد بك أبي الذهب ، فانهالت عليه الدنيا حتى أصبح ذا مال وجاه وقوة وسلطان ، غير أنه لم يكن سوى النفس ، فكانت تعتريه حدة عظمى ، ثم يغمره هدوء واضح .

وإذا لم يعجبه نظام دار انتهى من بنائها هدمها فوراً ، وكانت علاقاته بالأمرء سيئة ، كما كانت علاقاته بالعلماء أعظم سوءاً ، وكان شيخ مصر آنذاك إسماعيل بك يبغضه .

حدث أن الشيخ الفقيه عبد الباقي العفيفى رفع دعوى أمام القاضى المالكى حسن الجداوى يطلب طلاق ابنة أخيه من زوجها الذى غاب عنها المدة الشرعية ، فحكم القاضى بطلاقها ، فلما عاد الزوج شكاه إلى الأمير يوسف بك ، فألقى القبض عليه ، ووضع في سجن الجرائم .

فلما بلغ الشيخ على الصَّعِيدِي هذا الخبر بادر في جمع من العلماء ، منهم القاضى المالكى حسن الجداوى - إلى بيت الأمير يوسف ، فلما أخذوا أماكنهم في مجلسه قال له الشيخ على الصَّعِيدِي : ما هذه الأفعال وما هذا التجرؤ ؟

فقال الأمير يوسف : أفعالكم أقبح .

فقال الشيخ الصَّعِيدِي : كيف ؟

فقال الأمير يوسف : مَنْ يقول إن المرأة إذا غاب عنها زوجها وترك لها

ما تنفقه تطلق ، فإذا عاد وجدها مع زوج آخر ؟

فقال الشيخ على الصَّعِيدِي : هذه أحكام شرعية نحن أعلم بها ، وما  
قضى به القاضى يجرى به العمل فى مذهب الإمام مالك .

فقال الأمير يوسف : آه لو رأيتُ هذا القاضى .

فما كان من القاضى الشيخ حسن الجداوى إلا أن أعلن وجوده فى شجاعة  
قائلاً : ها أنا ذا ، ولقد قضيتُ وفقاً لأصول مذهبي .

فصاح الأمير يوسف بقوله : والله لأحطمن رأسك .

عند ذلك انتصب الشيخ على الصَّعِيدِي واقفاً ، وقد احمرت عيناه ، فصاح  
فى وجه هذا الأمير قائلاً : « لعنك الله أيها العبد ، ولعن اليسرجى الذى جاء  
بك ، ولعن من باعك ومن اشترك ، ومن جعلك أميراً » .

فهبَّ أمراء يوسف بك يهدئون من ثورة الشيخ ، ويسترضونه ، ويعدونهم  
بإطلاق سراح الشيخ العفيفى .

أما الأمير يوسف فإنه ارتج عليه ، ولم يستطع إلا الصمت ، فلم يثبت  
بينت شفة غير أنه أشار إلى أمرائه بإطلاق سراح الشيخ العفيفى ، والشيخ  
على الصَّعِيدِي ما زال يسب الأمير يوسف ويلعنه ويلعن من جعده أميراً بصوته  
المجلجل .

فلما أطلق الأمراء سراح الشيخ العفيفى أخذ العلماء ، وخرجوا به ومعهم  
شيخهم على الصَّعِيدِي ، وأصواتهم تجلجل فى الفضاء بسب يوسف بك  
ولعنه ، ويوسف بك لا يزداد إلا هدوءاً وصمتاً .

ومما يجدر ذكره أن يوسف بك ما زادت الأيام بعد ذلك إلا حدة غضب  
وانحرافاً عن كل خلق سليم ، وما زادت إلا تمسكاً بالخلق الذميم ، فساءت  
العلاقات بينه وبين كافة الأمراء ، كما ساءت العلاقات بينه وبين شيخ مصر  
إسماعيل بك ، فدبر له مؤامرة انتهت بقتله فى داره ، وذلك فى شهر رجب  
سنة ١١٩١ هـ ( أغسطس ١٧٧٧ م ) .

﴿ لِيَجْزِيَ اللَّهُ كُلَّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ ، إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴾ (١) .

\* \* \*

## مُعَارَضَةُ الْعُلَمَاءِ لِحَسَنِ بَاشَا الْقِبْطَانِ

( ١٢٠٠ ، ١٢٠١ هـ = ١٧٨٦ ، ١٧٨٧ م )

بينما كان المماليك سادرين في غيهم غارقين في مظالمهم وأطماعهم ، إذ قرع أسماعهم نبأ أسطول عثمانى يقوده حسن باشا القبطان قد وصل إلى الإسكندرية في ٦ من رمضان سنة ١٢٠٠ هـ ( يوليو ١٧٨٦ م ) على متنه جيش عثمانى كبير لإعادة سُلْطَةِ الدولة العثمانية وهيبتها في مصر ، ولإعادة إسماعيل بك شيخاً على مصر بعد أن طرده من هذه المشيخة إبراهيم بك ومراد بك ، واستوليا على حكم مصر ، ولم يقوما بإصلاح قَط ، وإنما استسلما لتيارات المظالم والمفاسد فضجَّ الناس ، وعمَّ التذمر ، وهبَّت الانتفاضات بقيادة علماء الأزهر كما سيأتى بيانه ، لهذا كان دخول حسن باشا القبطان بجيشه مصر متفقاً مع اتجاهات علماء الأزهر وجمهور مصر السياسية .

وقد فوجئ المماليك بوصول هذا الجيش العثماني الكبير ، فأصابهم الدهول والهلع واضطربت أحوالهم ، وتصاغروا أمام علماء الجامع الأزهر ووالى مصر محمد باشا يكن ، وأكثروا من تردهم على علماء الأزهر واستعطفهم ، وأعلنوا أمامهم توبتهم وندمهم ، وبذلوا وعوداً مؤكدة بإرسال خزنة الدولة العثمانية وأموال وغللال الحرمين الشريفين فى مواعيدها المقررة .

وقد كوّن علماء الأزهر منهم وفداً ضم شيخ الأزهر أحمد العروسى الشافعى ، وشيخ المالكية محمد الأمير ، وشيخ الأحناف محمد الحريرى ، واصطحب هذا الوفد معه ثلاثة من رؤساء العسكر العثمانيين فى مصر للقاء حسن باشا القبطان ومعرفة أهدافه .

فلما التقوا به قال لهم : إنى ما أتيتُ إلى مصر إلا للعمل على راحة

الرعية ، وإن السلطان أوصاني بقوله : إن الرعية وديعة الله عندي ، وإني استودعتك ما أودعني الله عزَّ وجلَّ .

ثم قال : إن راحة الرعية في إزالة هذين المملوكين الكافرين ( أى إبراهيم بك ومراد بك ) .

فأدرك العلماء والعسكريون أن هدف حسن باشا القبطان هو إقصاء إبراهيم بك ومراد بك وأتباعهما عن حكم مصر .

وكان الصَّدر الأعظم يوسف باشا قد بعث إلى علماء الأزهر برسائل تدور حول هذا الهدف ، وقد وصلت إليهم هذه الرسائل بعد دخول حسن باشا القبطان بجيشه مصر .

وعلى الرغم من تصاغر المماليك أمام علماء الأزهر ومحمد باشا يكن والى مصر ، فإن مراد بك قاد حملة دفاع عسكرية لصد الجيش العثماني في الشمال .

وهناك بين محلة العنويين وفوة هاجم مراد بك الجيش العثماني ليوقف تقدمه نحو القاهرة لكنه فشل ، فانسحب بسرعة وفرَّ بقواته صوب الجيزة .

أما إبراهيم بك شيخ مصر ، فإنه أكثر من تردده على كبار العلماء كالشيخ الدردير والشيخ العروسى والشيخ البكرى ، وأظهر أمامهم كثيراً من التواضع والانكسار ليكسب ودهم ، ولتجنب ثورة شعبية ضده وضد صاحبه مراد بك وأتباعهما قد تشتعل في هذا الوقت الحرج لتؤيد حسن باشا القبطان انتقاماً منهم .

يقول الشيخ العلامة المؤرخ عبد الرحمن الجبرتي : وركب إبراهيم بك في هذا اليوم وذهب إلى الشيخ البكرى ، وهنأه بعيد الفطر ، ثم ذهب إلى الشيخ العروسى والشيخ الدردير ، وصار يحكى لهم ، وتصاغر في نفسه جداً ، وأوصاهم بالمحافظة وكف الرعية عن أمر يُحدثونه أو قومة أو حركة في مثل هذا الوقت ، فإنه كان يخاف ذلك جداً خصوصاً لما أُشيع أمر الفرمانات التى أرسلها الباشا للمشايخ وتسامع بها الناس . . .

أما والى مصر محمد باشا يكن فإنه جمع العساكر فى ميدان الرميلى ،  
وتسابق المتطوعون المدنيون إلى الانضمام إليهم انتصاراً للدولة العثمانية  
وقواتها ، وانتقاماً من المماليك ورداً على مظلهم .

وأما إبراهيم بك فإنه صفّ متاريسه ومدافعه فى السبتية استعداداً لصد جيش  
حسن باشا وسفنه القادمة من الشمال ، وعسكرَ مماليكه فى هذه المنطقة ،  
وما هى إلا أيام حتى دهمتهم السفن والقوات العثمانية ، فتركوا مواقعهم  
ولاذوا بالفرار ، فضجَّ أهالى القاهرة وضواحيها بالبشر والسرور وغمرهم  
الحماس فكسروا عجلات المدافع التى تركها المماليك .

وقد استطاع إبراهيم بك جمع سرازم جيشه ، وحاول أن يستولى به على  
القلعة لكنه فشل ، فلم يجد أمامه مخرجاً سوى الفرار من القاهرة إلى  
الصعيد ، وهناك التقى بصديقه مراد بك ، حيث اتجها بقواتهما إلى أسبوط ،  
وجعلها مقراً لهما .

وفى ١٢ من شهر شوال سنة ١٢٠٠ هـ ( أغسطس ١٧٨٦ م ) سيطر  
العثمانيون على القاهرة ، وصعد حسن باشا وأعوانه القلعة وسط ابتهاج  
الأهالى وفرحهم ، فضرب والى مصر محمد باشا يكن مدفعية القلعة ابتهاجاً  
بهذا النصر ، وأثناء صعود حسن باشا القلعة قابله جمع عظيم من تجار  
القاهرة وأعيانها وعلمائها وشكوا إليه مظالم المماليك ، فوعدهم خيراً .

وقد تمكَّنت القوات العثمانية من أسر أبناء المماليك الفارين ونسائهم ، وكان  
من بين النساء المأسورات زوج إبراهيم بك .

وكان هذا الموقف بداية إعلان علماء الأزهر معارضتهم لسياسة حسن باشا ،  
فبعثوا إليه بادئ ذى بدء من يبلغه بوجود إطلاق النساء .

فقال : لا مانع عندى من إطلاق سراجهن بشرط أن يدفعن ما على  
أزواجهن من مال السلطان ، إن أزواجهن ظلوا سنين طويلة ينهبون البلاد ،  
ويأكلون مال السلطان والرعية ، وقد خرجوا من القاهرة على خيولهم وتركوا

الأموال عند النساء ، فإن دفعن ما على أزواجهن أخليت سيلهن ، وإلا أذقناهن العذاب .

ولما مضت عدة أيام ولم يدفع النساء المأسورات ما على أزواجهن الفارين من أموال ، أو يرشدن إلى أماكنها ، أعلن حسن باشا بأنه سيبيع هؤلاء النساء والأبناء ، وسيصم ما بيع إلى بيت المال .

فتكوّن على الفور وفد من كبار علماء الأزهر ضم شيخ الأزهر أحمد العروسي ، والشيخ أحمد الدردير ، والشيخ محمد الحريري ، والشيخ أبا الأنوار محمد السادات للقاء حسن باشا القبطان ، وإبلاغه بأن بيع نساء المماليك وأبنائهم محرّمٌ لا تقره الشريعة الإسلامية ، فلما دخلوا مجلسه قال الشيخ أبو الأنوار محمد السادات موجهاً حديثه إلى حسن باشا القبطان : إننا سررنا بقدمك إلى مصر لما ظنناه فيك من العدل والإنصاف ، وإن مولانا السلطان ما أرسلك إلى مصر إلا لإقامة الشرع ومنع الظلم ، وإن بيع الحرائر وأمّهات الأولاد والأولاد لا يجوز شرعاً .

فكان وقع حديث الشيخ السادات على حسن باشا كإصاعقة ، فغضب واحضر كاتب ديوانه وقال له : اكتب لى أسماء هؤلاء الشيوخ لأرسلها إلى السلطان وأخبره بمعارضتهم لأوامره ، ولسوف أرجع إلى الدولة ليبعث السلطان إليكم غيرى فتروا ماذا سيفعل ؟

أما كفاكم أنى أقتل كل يوم من عساكرى طائفة بأهون الأسباب مراعاة لثرية وشفقة عليها ، ولو أن غيرى فى مكانى هذا لرأيتم ماذا يصنع عساكره بالناس وفى البيوت والأسواق !؟

فقال العلماء : أيها الباشا ؛ إنما نحن ناصحون شافعون بالحق ، والواجب المفروض علينا هو أن نقول لحق .

فهدأت نفس حسن باشا وأمر بإطلاق سراح نساء المماليك وأبنائهم ، وكان

الفضل في هذا لتلك المعارضة الصادقة المصلحة التزيهة المستمدة من شرع الله ،  
والتي تكفل العلماء برفع لوائها في فترات تاريخهم المجيد .

وخلال سنة ١٢٠١ هـ تطورت أمور ، وتغيّرت أحوال ، وأصبحت الدولة  
العثمانية تواجه عدواناً روسياً كبيراً على شبه جزيرة القرم العثمانية ، فلهذا  
استدعت حسن باشا القبطان للعودة بأسطوله وجيشه إلى إسلامبول لمساندة  
القوات العثمانية المدافعة عن شبه جزيرة القرم .

لهذا بادر حسن باشا القبطان بعقد الديوان العالی في ١٤ من ذی الحجة  
سنة ١٢٠١ هـ ( سبتمبر ١٧٨٧م ) ، وقد حضر هذا الاجتماع علماء الجامع  
الأزهر وعلى رأسهم شيخ الأزهر أحمد العروسی ، كما حضره شيخ مصر  
إسماعیل بك والصناجق الممالیک الموالون له ، ورؤساء الفرق العسكرية  
العثمانية في مصر .

فلما اكتمل نظام المجلس تلا عليهم حسن باشا كتابين وردا من الدولة  
العثمانية ، تضمّن أحدهما أمراً موجهاً إلى حسن باشا بسرعة العودة إلى  
الديار العثمانية للمشاركة في صد جيوش روسيا التي شرعت في غزو شبه  
جزيرة القرم .

وتضمن الآخر عفو الدولة العثمانية عن الأميرين الفارين إبراهيم بك ومراد  
بك ، بشرط أن يقيم الأول في قنا ، وأن يقيم الثاني في إسنا ، ولا يُسمح  
لهما بدخول القاهرة .

وقبل أن يغادر حسن باشا القبطان مصر زوّد شيخ مصر إسماعیل بك  
ببعض المدافع والأسلحة ، وأبقى معه ألفاً وخمسمائة من جنود البحرية  
العثمانية ( الغليونجية ) وغليناً صغيراً .

ثم غادر مصر بقوّاته وأسطوله في آخر شهر ذی الحجة سنة ١٢٠١ هـ  
( سبتمبر ١٧٨٧م ) .

وكان الفضل لعلماء الأزهر فى صون حقوق النساء والأبناء والحفاظ على  
حرياتهم وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية .

فعلى الرغم من تودد حسن باشا القبطان إلى العلماء وتقربه منهم ، فإنهم  
لم يتوانوا فى نُصحه وتقويم مسلكه عندما ظهرت منه بوادر الإخلال بالمنهج  
الإسلامى .

كما أنّ الخلافات التى نشبت بينهم وبين الأمراء المماليك لم تمنعهم من  
الانتصار لحقوق أسرهم وذويهم التى كفلتها لهم الشريعة الإسلامية .

فعارضوا بالحق حسن باشا القبطان وهو فى أوج انتصاره وقوّته ، وانتصروا  
بالحق للأمراء المماليك وهم فى أشد أحوالهم هزيمة وضعفاً .

وتلك والله مناقب لا يدركها إلا أعظم الناس خلُقاً ونُبلاً .

